مجلة جامعة جازان للعلوم الإنسانية
Jazan University Journal of Human Sciences (JUJHS)

"Formulation of Definitions in the Dictionary *Tāj al-ʿArūs min Jawāhir al-Qāmūs* by Al-Zabidi: Chapter of the Letter Jīm as a Model"

Saleh Ibrahim Al-Ghalban
Department of Arabic Language, College of Arts and Humanities, Jazan University, Kingdom of Saudi Arabia

صياغة التعريف في معجم "تاج العروس من جواهر القاموس" للزَّبيدي "باب الجيم أنموذجًا"

صالح إبراهيم الغلبان
قسم اللغة العربية، كلية الفنون والعلوم الإنسانية، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية

DOI	RECEIVED الاستلام	Edit التعديل	ACCEPTED القبول
https://doi.org/10.63908/d7qncq64	2025/01/20	2025/06/18	2025/06/19
NO. OF PAGES عدد الصفحات	YEAR سنة العدد	VOLUME رقم المجلد	ISSUE رقم العدد
34	2025	1	14

Abstract:
This research addresses the formulation of definitions in Al-Zabidi's dictionary *Tāj al-ʿArūs*, focusing on the chapter of the letter *Jīm* as a model. The definitions in the dictionary are linked to the formal aspects of words and their linguistic meanings. Understanding the meaning of a word requires examining its contexts and usages within the language environment, tracking its general meaning, and analyzing its semantic transformations.
The study is divided into two main sections: 1. The first explores the structure of definitions in the dictionary. 2. The second investigates the methods used to assist in their formulation.
The research reveals a diversity of definition types and highlights Al-Zabidi's reliance on context and linguistic examples to define the words of the linguistic material. Al-Zabidi diligently documented words associated with the linguistic root as found in earlier dictionaries, as well as words used in the linguistic environment of his time. Additionally, he included foreign words that contained the letters of the linguistic root, occasionally dedicating independent entries to such words, even when they did not originate from any Arabic linguistic root.
The research recommends further study of the definitions and their types in the dictionary to develop a modern linguistic dictionary that meets contemporary needs and requirements, aligns with modern advancements, and adheres to the standards of lexicographic practice.

Keywords: Definition, Dictionary, Al-Zabidi, Semantics, Examples.

ملخص البحث:
يتناول البحث صياغة التعريف في معجم تاج العروس للزبيدي باب الجيم أنموذجًا؛ إذ التعريف في المعجم مرتبط باللفظ في جانبه الشكلي، وبدلالته اللغوية، ولا يمكن الوقوف على معنى اللفظ إلا من خلال سياقاته واستعمالاته في محيط اللغة، ورصد المعنى العام للفظ، وبيان تحولاته، وجاء في مبحثين أولهما يتضمن الحديث عن بنية التعريف في المعجم والثاني يدرس الطرق المساعدة في صياغته.
وتبين من خلال البحث تعدد أنواع التعريف، واستعانة الزبيدي بالسياق والشواهد اللغوية في تعريفاته لألفاظ المادة اللغوية، وكان الزبيدي حريصًا على تسجيل الألفاظ التي تنتسب إلى المادة اللغوية مما وردت في المعاجم السابقة، إضافة إلى الألفاظ المستعملة في البيئة اللغوية التي عايشها الزبيدي، وكذلك الألفاظ الأعجمية التي تتضمن حروف المادة اللغوية – وأحيانًا– يفرد لتلك الألفاظ مواد مستقلة لا تنتسب إلى مادة عربية الأصل.
ويوصي البحث بدراسة التعريفات وأنواعها في المعجم؛ لتطوير معجم لغوي يواكب احتياجات العصر، ويتناسب مع متطلباته ومستجداته، ويسير وفق معايير الصناعة المعجمية.

الكلمات المفتاحية: التعريف، المعجم، الزبيدي، الدلالة، الشواهد.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،

فَيُعَدُّ معجم تاج العروس موسوعة لغوية سَجَّل فيه الزبيدي معلومات لغوية، وشروحًا منطقية، ومصطلحات لكثير من العلوم، كما أنه أورد ألفاظًا، واستعمالات غفل عنها الفيروزأبادي عَقِبَ أكثر المواد تحت اسم المستدرك، لذلك كان اهتمام البحث بدراسة التعريف في تاج العروس باب الجيم أنموذجًا؛ لما للتعريف من أهمية كبيرة في التأليف المعجمي، حيث تتحدد به معاني الكلمات العامة، والخاصة، واستعمالاتها المختلفة، ومن خلاله يتحقق التعمق في الدلالات والمفاهيم وخصائص التعبير باللغة عن المعاني المستجدة، والوقوف على العلاقات بين الألفاظ، والروابط بين المعاني والمفاهيم.

. أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول التعريف في معجم لغوي انتهج صاحبه فيه منهجًا موسوعيًّا؛ فكَثُرَت فيه أنواع التعريف، واكتملت جوانب دلالة استعمالات المادة اللغوية؛ حيث عُنِيَ البحث بدراسة بنية التعريف وأشكاله، وبيان الطرق المساعدة على التعريف عند الزبيدي.

. أهداف البحث:

1. دراسة أنواع التعريف في معجم تاج العروس، وبيان خصائص كل نوع.
2. أثر السياق والشواهد اللغوية في تثبيت معنى اللفظ، وتَعَرُّف جوانب دلالته.
3. بيان اتساع دلالة اللفظ من خلال تتبع معناه في معجم تاج العروس الذي يتسم بالموسوعية.
4. الكشف عن منهج الزبيدي في التعامل مع الألفاظ غير العربية وترتيبها في المعجم وتعريفها.
5. الكشف عن مدى توافر مقومات النص المعجمي في بنية التعريف.

. منهج البحث:

يقوم البحث على المنهج الوصفي القائم على تحليل مكونات التعريف في تاج العروس، ورصد أنواعه، والطرق المساعدة في التعريف من ذكر الشواهد وسياقات اللفظ.

. حدود البحث:

تحدد الدراسة نصًّا معجميًّا وهو باب (الجيم) في معجم تاج العروس للزبيدي مادةً تطبيقية للدراسة، وتتناول تعريفات الجذور واستعمالاتها.

ونلفت إلى أن الباحث لم يتناول كل النماذج التي تدخل ضمن مباحث الدراسة مما وردت في باب الجيم، وإنما اقتصر على عينة من هذه النماذج تمثل نظائرها تحقيقًا للفائدة دون تكرار.

الدراسات السابقة:

وجد الباحث بعض الكتب والبحوث العلمية التي تناولت قضية البحث عن التعريف في المعجم، ولكن البحث يخالفها في مجال التطبيق، تقسيم البحث، ومنها:

1. تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، د. حلام الجيلالي، اتحاد الكتاب العرب، سنة 1999م
2. الفروق بين التعريف الطبيعي والتعريف الرمزي، زكية السانح دحماني، مجلة المعجمية، تونس، ع28-29، سنة2013م، ص 139-168.
3. التعريف في المعجم الترادف والترادف الجملي. مجلة الدراسات المعجمية. الجمعية المغربية للدراسات المعجمية. المغرب. جان وكلود ديبوا. ترجمة/ محمد البكري، ع3-4، يناير 2005م، ص 203-221.
4. مكونات التعريف في التراث العربي. د. محمد حسن عبد العزيز، مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، المغرب، ع9-10، يناير 2014، ص143-170

. والبحوث التي تناولت معجم تاج العروس تختلف عن بحثي في منهج الدراسة، والنموذج المختار، ومنها البحثان:

5. المدخل المعجمي في معجمي تاج العروس والمعجم الكبير، منى عبد اللطيف، مجلة كلية الآداب جامعة بني سويف، مصر، ع64، 2022م.

6. النص المعجمي بين القاموس المحيط وتاج العروس، دراسة مقارنة للجذر (أ ذ ن) النذير بن قيري، معبود جويدة، مجلة الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، الجزائر، مج15، ع2، 2024م.

فهما يتخذان المنهج المقارن ويعرضان جوانب الاتفاق والاختلاف بين الزبيدي والفيروزأبادي. فالاختلاف حاصل في منهج الدراسة والنموذج المختار وتقسيم البحث.

7. وبحث آخر بعنوان: (بنية النص المعجمي في تاج العروس للزبيدي مادة (ح م د) نموذجًا، دراسة نظرية وتطبيقية، نوال علي الفلاح، حوليات آداب عين شمس، مصر، مج46، 2018م). وهو بحث في النص المعجمي وليس في دراسة التعريفات وأنواعها وطرقها المساعدة، كما أن نموذج الدراسة مختلف بين بحثي الذي يتناول باب (الجيم) وهذا البحث.

8. بحث (بنية التعريف الشكلية والدلالية في النص القاموسي، جذر (س ر ر) في تاج العروس للزبيدي أنموذجًا، سرور اللحياني، مجلة جامعة الموصل، ع69، 2024م). يختلف عن بحثي في النموذج المختار للدراسة إضافة إلى تحليل المسائل. وزادت دراستي بتخصيص المعلومات التأثيلية ضمن الجانب الشكلي للتعريف، وتوسعت في أنواع التعريف الدلالي، وكذلك المبحث الثاني: وهو (الطرق المساعدة على التعريف عند الزبيدي) غير موجود في بحث سرور اللحياني.

خطة البحث:

يشتمل البحث على المقدمة وتمهيد ومبحثين:

المبحث الأول: بنية التعريف عند الزبيدي، ويشتمل على ما يأتي:

المطلب الأول: الجانب الشكلي في التعريف.

المطلب الثاني: الجانب الدلالي في التعريف

والمبحث الثاني: الطرق المساعدة على التعريف عند الزبيدي، ويشتمل على ما يأتي:

المطلب الأول: ذكر سياقات الكلمة.

المطلب الثاني: ذكر الشواهد على صحة التعريف.

المطلب الثالث: الشرح التمثيلي أو التشبيهي للمعنى.

والخاتمة تشتمل على أهم نتائج البحث ثم قائمة المصادر والمراجع.

. التمهيد:

يقع المعنى في بؤرة اهتمام المعجمي؛ لأنه يعد أهم مطلب لمستعمل المعجم كما "أجريت الاستطلاعات المتعددة التي أجريت حول وظائف المعجم، وقد احتل المعنى المركز الأول في معظم هذه الاستطلاعات محققا نسبة تتجاوز 70%"[1]

ووضع الشريف الجرجاني تعريفًا للتعريف اللفظي يؤكد فيه أهم خواصه، وهي إيضاح المعرَّف وتعيينه وتمييزه عن غيره، يقول: "التعريف اللفظي: هو أن يكون اللفظ واضحَ الدلالة على معنى فَيُفَسَّر بلفظ أوضح دلالة على ذلك المعنى كقولك: الغضنفر: الأسد، وليس هذا تعريفًا حقيقيًّا يُراد به إفادة تصور غير حاصل، إنما المراد تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني".[2]

[1] عمر، أحمد مختار. المعجم والدلالة نظرة في طرق شرح المعنى، مجلة المعجمية، تونس، ع12 -13 ص139

[2] الجرجاني. التعريفات 56

ويرتب الفارابي المراحل التعليمية في فهم معنى اللفظ بناء على درجة إيضاحه في الذهن فيقول: "ربما عسر تصوّر الشيء، فينبغي فيه أن يؤخذ لفظه بدل خيال ذلك الشيء. وكذلك متى كان تخيّل حدّ الشيء أو أجزاء حدِّه أيسر على المتعلِّم من تخيُّل الشيء نفسه، أُبْدل حدّه وأجزاء حدِّه بدل الشيء نفسه. وكذلك رسمه وخاصَّته وعرضه. وكذلك متى عسر تصور شيء ما وكان ذلك الشيء كلِّيًّا، أُخذ جزء ذلك الشيء بدل ذلك الشيء، فاكتُفِي بتخيّله عن تخيُّل الكلِّيّ. وكذلك إن عسر تصور أمر ما وسهل تصوُّر جنس ذلك الأمر أو نوعه، أُخذ جنس ذلك الأمر أو نوعه بدل الأمر، فاكتُفي به، وأُقيم مقامه إلى أن يقوى ذهن المتعلم على تخيُّل الشيء ذاته. وقد يمكن أن يؤخذ شبيه الشيء بدل الشيء فيُكْتَفى بتصور شبيهه عن تصوُّر الشيء نفسه".[1]

والتعريف في استعماله الاصطلاحي في الدراسات المعجمية ترجمة للمصطلح الإنجليزي definition ويُراد به ذلك التعليق أو الشرح الذي يُذكر معادلًا للمدخل المعجمي من أجل تحديده وتوضيحه، يقول محمد رشاد الحمزاوي: "هو نوع من التعليق على اللفظ أو العبارة، وهو كذلك شرح نص اللفظ أو العبارة. وهو يفترض أن يكون لكل لفظة أو عبارة مقابل، أي أنه يفترض منطقًا وجود دلالة كونية تعادل اللفظة أو العبارة المعنيتين. وتظهر تلك الدلالة زوجًا من المترادفات يكون إما لفظًا فذًا أو جملة. فنستطيع أن نعوض لفظة بلفظة أو جملة بجملة".[2] ويقترب هذا المفهوم من تعريف المناطقة للتعريف بأنه القول الشارح. يقول ابن سينا في الحد هو: "قول دال على ماهية الشيء".[3] فكل منهما يقصد بيان مفهوم اللفظ. لكن اللغوي يركز على الناحية الشكلية للفظ مثلما يعنى ببيان دلالتها في الاستعمال اللغوي أما المنطقي فيرمي إلى بيان مضمونها، ولا يعرفها لغويًّا.

ويعد التعريف المعجمي حجر الأساس في عمل المعجمي، والغاية التي يقصد إليها مستعمل المعجم.

ونلحظ أن المعجمي من أجل اكتمال التعريف المعجمي للفظ لا يكتفي بذكر التعريف الأساسي في بداية المدخل، وإنما يورد الدلالات التي يدل عليها اللفظ من خلال استخداماته في اللغة والشواهد التي ورد فيها؛ ولهذا فإن المعجمي قديمًا كانت نظرته للتعريف غير مقتصرة على القول الشارح للمدخل فحسب وإنما يردف ذلك بذكر المكونات الدلالية وعناصر المعنى من خلال ورود اللفظ في سياقات متعددة.

وفي التعريف المعجمي يقول د. محمد حسن عبد العزيز: "الوظيفة الأولى التي يستشار فيها المعجم وتستحوذ على اهتمام مُستعمله هي المعنى . هو إلى حد كبير . تعريف؛ لأنه وصف لفظي يحدد صفات الدال، ويميزه عن أي دال آخر".[4] ويُقْصَد بالتعريف: "مجموع الصفات التي تكون مفهوم الشيء، وتميزه عما عداه".[5]

. ويقول الجرجاني في مفهوم التعريف: "التعريف: عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر. التعريف الحقيقي: هو أن يكون حقيقة ما وُضِعَ اللفظ بإزائه من حيث هي، فيعرف بغيرها. التعريف اللفظي: هو أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فَيُفَسَّر بلفظ أوضحَ دلالة على ذلك المعنى كقولك: الغضنفر الأسد، وليس هذا تعريفًا حقيقيًا يُراد به إفادة تصوُّر غير حاصل، إنما يُراد

---

[1] الفارابي. الألفاظ المستعملة في المنطق 90

[2] الحمزاوي. من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا165

[3] ابن سينا. الإشارات والتنبيهات 204/1

[4] عبد العزيز، محمد حسن. مكونات التعريف في التراث اللغوي، مجلة الدراسات المعجمية، ع9-10 ص162

[5] نفسه144

تعيين ما وُضِع له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني".[1]

يقول إبراهيم بن مراد: "التعريف في جوهره عملية لسانية تُجْرَى على المدْخَل المعجمي باعتباره دليلًا لغويًّا ذا خصائص تميزه عن غيره من الأدلة اللغوية. وبما أن المدخل من حيث هو دليل له وجهان: دالّي يُمَثِّله شكله، ومدلوليّ يمثله محتواه الدلالي، فإن التعريف يكون عملية تمييزية بين الأدلة من حيث هي ذَوات دوال ومداليل على السواء".[2]

وينقسم التعريف في المعجم إلى قسمين الأول التعريف اللغوي والثاني التعريف المنطقي، حيث يقع الاختلاف بين القسمين "بحسب نوع العلاقة التي تربط الوحدات المعجمية بالموجودات. والعلاقات المشار إليها صنفان: الأول هو صنف العلاقات المرجعية الدلالية لأن الوحدات أدلة ذات مداليل تحيل إلى مراجع من خارج اللغة. والثاني صنف العلاقات المفهومية؛ لأن الوحدات المعجمية لا تُرجع إلى الموجودات في الواقع بل ترجع إلى مفاهيم هي تجريد لموجودات معقولة في الذهن أو لأشياء ذات أشخاص وأعيان ...".[3]

ويفصِّل إبراهيم مراد القول في الفرق بين التعريف اللغوي والتعريف المنطقي بقوله: "إن التعريف في جوهره عملية تمييزية لأنه يميِّز بين الأدلة اللغوية في خصيصتها الدلالية. لكن التمييز بين الوحدات المعجمية العامة، أي الألفاظ، يختلف عن التمييز بين الوحدات المعجمية المخصصة، أي المصطلحات. فإن التمييز بين الألفاظ تمييز لغوي خالص، ولذلك فإن التعريف المميز لها يسمى (تعريفًا لغويًّا)، ومجاله المعجم اللغوي العام. وهذا الصنف من التعريف يقتصر فيه على تبيان خصوصية اللفظ اللغوي وسماته المميزة والمتميزة بالنسبة إلى غيره من الألفاظ. وأما التمييز بين المصطلحات فتمييز مفهومي، والمفاهيم تصورات لموجودات مجردة معقولة في الذهن أو لأشياء ذات أشخاص وأعيان. وارتباط التمييز بتحديد المفاهيم يجعل منه عملية لتحديد ماهيَّة المسمَّى. وهذا (التحديد الماهوي) يسمَّى (تعريفًا منطقيًّا)، ومجاله إذن المعجم المختصّ".[4]

ومن التمييز بين التعريف اللغوي والمنطقي المصدرُ الذي يستنبط ويستقى منه التعريف[5] فالنباتات المشروحة والأدوية التي أوردها الزبيدي من علم أهل الاختصاص والمعرفة، وليست مما استعمله الأعراب، ورواها عنهم الرواة واللغويون.

وأما عن ترتيب الألفاظ المخصصة في المعجم فلم يتقيد الزبيدي في جميعها بنظام الجذر الذي ينتمي إليه اللفظ؛ لأن كثيرًا منها ليس عربيًّا لذلك اعتمد -أحيانًا- على نظام البنية التامة للفظ فيورد حروفه مفرَّقة، وقد يصل مجموعها إلى سبعة أحرف مثل:(ب س ف رد ن ج)[6] ومن الألفاظ المخصصة ما يشكل جذرًا مستقلًا، ومنها ما يندرج تحت جذر لغوي، ويمثل وحدة معجمية ضمن وحدات المدخل المعجمي وإن اتجهت نحو التخصيص باستعمالها في مجال معرفي معين.

ونلحظ أن جُلَّ تعريفات تاج العروس تدخل ضمن التعريف اللغوي، وباعتبار الاتجاه الموسوعي في المعجم تضمن تعريفات موسوعية ومنطقية، وكان في أغلبها يدمج التعريف اللغوي مع التعريف المنطقي.[7]

---

[1] الجرجاني. التعريفات، 70-71

[2] مراد، إبراهيم. صلة التأليف القاموسي العربي الحديث بالنظرية المعجمية. مجلة المعجمية ع7-8 ص63

[3] نفسه185

[4] مراد، إبراهيم. كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري بين المعجم العام والمعجم المختص، مجلة المعجمية، ع14-15 ص43

[5] ينظر: نفسه55

[6] (ب س ف رد ن ج) 422/5

[7] ينظر: مراد، إبراهيم. المعجم العربي العلمي المختص، ص138

ومن حيث ترتيب المفردات في المدخل المعجمي نجد اختلافًا في نوع المفردة الأولى التي يبدأ بها الزبيدي الجذر اللغوي، ويرى د. علي القاسمي أنها طريقة ذكية تتدرج بالقارئ من المعلوم إلى المجهول، يقول: "قد أخذ بعض الباحثين المعاصرين على المعاجم العربية التراثية عدم التزامها بترتيب محدد في عرض مفردات الأسرة اللفظية في المدخل الواحد، وعدّوا ذلك عيبًا من عيوب المعجمية العربية. غير أنه من الممكن النظر إلى ذلك بوصفه طريقة ذكية لمساعدة القارئ في فهم معاني مفردات المدخل، طبقًا لمبدأ الانتقال من المعلوم إلى المجهول، وهو من المبادئ التي تأخذ بها الطرائق التعليمية الحديثة".[1]

ومن أنواع التعريفات التعريف الاسمي. ومنه التعريف بالمرادف والضد والاشتقاق والاستعمال والجملة أو العبارة، وهو بهذا الشكل قد يكون قاصرًا عن استيفاء الدلالة المقصودة، ويتوقف ذلك –أيضًا– على العصر وثقافة مستعمل المعجم، يقول د. جيلالي: "شرط الكفاية الدلالية للمعجم أن تغطي القصور الدلالي الذي كانت تعانيه المعاجم القديمة . كالتعريف بالمرادف أو بالضد أو بالاشتقاق وفق منهج التعريف الاسمي، وهو شرط يجعل المستعمل لا يحتاج إلى معجم آخر لإتمام التعريف. وهذا لا يتحقق إلا إذا ظل التعريف مفتوحًا تتكامل فيه كل المناهج، والوسائل الممكنة".[2]

ومن ذلك نستطيع القول: إن القول الشارح للفظ أو المدخل ليس هو التعريف الذي يعقب اللفظ مباشرة، وإنما هو المأخوذ من مجموع الاستعمالات والشروح للمعنى، بحيث نجد تكاملًا في الأقوال الواردة في النص المعجمي للإحاطة بمعنى اللفظ، وتحديد أبعاده الدلالية، واستعماله في اللغة، ومنه قول الزبيدي: "البَهْرامَجُ، بالفتح: نَبْتٌ، وفي اللسان: هو الشَّجَرُ الذي يقال له الرَّنْفُ، وهو من أشجار الجبال".[3]

فتعريف اللفظ بقوله: نبت، يوقع في الإبهام فليس فيه تحديد لفصيلته ولا لنوعه أو خاصته، وإن كان في اللسان محدد إلا أنه أورد لفظة في التعريف تحتاج إلى توضيح، وهي الرَّنْف، ويتابع التعريف بإيراد قول أبي حنيفة عن معناه بشيء من التفصيل:"البَهْرامَج: فارسي، وهو الرَّنَف، قال: وهو ضربان: ضَرْبٌ منه أحمر مُشْرَب لون شعره حُمْرة، ومنه أَخْضرُ هيادبِ النورِ، وكلاهما طَيِّب الرائحة وله خواص ومنافع مُفَصَّلَة في مَحالِّها".[4]

المبحث الأول: بنية التعريف عند الزبيدي:

ويشتمل على: الجانب الشكلي والجانب الدلالي في التعريف:

المطلب الأول: الجانب الشكلي في التعريف:

والجانب الشكلي في التعريف يتمثل في المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية والتأثيلية، "فالمعلومات الخاصة بالدال من أصوات وتصريف واشتقاق ذات أهمية في تعريف البنية الشكلية للمفردة؛ لأن التأليف الصوتي يبين نطق اللفظ وتناسق أصواته ورسمه، والبنية الصرفية تعين مقولات تصريفية، وأخرى اشتقاقية توليدية للمفردة".[5]

ويستثمر الزبيدي الخصائص الصوتية والضبط الحركي وتعيين الصيغة والجوانب النحوية وتركيب الجذر في الوصف اللغوي للفظ وإيضاح المعنى المعجمي الذي هو "محصلة لعلاقات اختلافية وائتلافية تتصل ببنية

---

[1] القاسمي، علي. الدلالة المعجمية بين المناطقة واللسانيين. مجلة المعجمية. ع18–19 ص275

[2] جيلالي. تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة 65

[3] (ب هـ ر م ج) 434/5

[4] نفسه والصفحة نفسها

[5] دحماني، زكية السانح، الفروق بين التعريف الطبيعي والتعريف الرمزي، مجلة المعجمية، ع28–29، ص143–144

الكلمة".[1] كما أن التعريف الشارح لمعنى المعرَّف يُسْبَق غالبًا بمعلومات صرفية تبين دلالات الصيغ لا سيما المصدر وكذلك التذكير والتأنيث والجمع وهكذا.

1. المعلومات الصوتية:

أول ما يطالعنا من الجانب الشكلي في تعريف اللفظ ذكر مثاله في الوزن سيرًا على طريقة الفيروزأبادي في القاموس يقول: "بَأَجَهُ، كَمَنَعَهُ: صَرَّفَهُ".[2] و"بُخْتُج، كَقُنْفُذ".[3] وأمثلته أكثر من أن تحصى في المعجم.

ويضبط الزبيدي الشكل الكتابي للألفاظ المعربة والطويلة التي يصعب قراءتها دون ضبط حركات البنية، كما في قوله: "بَسْفانَجُ بالفتح، والنون قبل الجيم، كذا هو مضبوط".[4]

. ويجمع الزبيدي بين المادتين (ب ح ر ج) و(ب ح ز ج) لاختلافٍ في تحديد الحرف الثالث، يقول: "البَحْرَجُ كَجَعْفَر وبُرْثُنٍ، كذا ضبطه غيرُ واحد هكذا بالراء بعد الحاء المهملة. وفي اللسان والتهذيب بالزاي قبل الجيم".[5]

ويكتسب اللفظ معنى مختلفًا؛ لتغير صوتي يلحقه بلفظ آخر، وذلك في قول الزبيدي: "السَّدَّاج هو الكذَّاب ... وأما استعمال ابن الخطيب وغيره من أهل الأندلس السَّدَاجَة في معنى السهولة وحُسْن الخُلُقِ، إنما هو من السَّاذَج، بالمعجمة، التي تأتي بعدُ معرَّب سادَه، وهو خالي الذهن عندهم، وهو في معنى السهل الخُلُق. ثم إنهم لمَّا عَرَّبوه أَجْرَوا عليه استعمال اللفظ العربي من الاشتقاق وغيره، وأَهْملوا الذالَ لكثرة الاستعمال".[6]

ويتناوب الحرفان المتقاربان في تركيب المادة الواحدة، ولا يؤدي ذلك إلى اختلاف المعنى، يقول: "قال الأزهري: الذي سمعتُه من العرب: الخَلْج في السَّيْر، يقال: بيننا وبينهم خَلْجَةٌ بعيدةٌ، قال: ولا أُنْكِرُ الحاءَ بهذا المعنى، غير أن الخَلْجَ بالخاءِ أكثرُ وأَفْشَى من الحَلْج... وقال الليث: دَعْ ما تَحَلَّجَ في صدرِك، وما تَخَلَّجَ، بالحاء والخاء، قال شَمِرٌ: وهما قريبان من السواءِ".[7]

ويتعلق الإبدال بالجانب الشكلي للفظ دون تغير المعنى، يقول: "التُّلَجُ كَصُرَدٍ: فَرْخُ العُقاب قاله الأزهري، وأصلهُ وُلَجٍ. وأَتْلَجَهُ فيه: أَدْخَلَهُ، وأصله أَوْلَجَهُ، وسيأتي في الواو".[8] وأورد في فصل الواو: "التُّلَج كَصُرَد: فَرْخُ العُقابِ، وقد تقدم في المثناة أصلُه وُلَجٌ، قلبت الواوُ تاءً".[9]

. ومن الجانب الصوتي القلب المكاني في قوله: "التَّعَجُ مُحَرَّكَةً، والعَثَجُ لغتان، وأَصوبُهما العَثَجُ: الجماعة من الناس في السفر".[10]

2. المعلومات الصرفية:

. يضع الزبيدي قاعدة صرفية في أثناء ضبط حروف الكلمة بقوله: "التَّبَغْنُجُ، هكذا بتقديم الموحَّدة على الغين: أَشَدُّ حالًا من التَّغَنُّجِ فإن زيادةَ البِنيَةِ تَدلُّ على زيادةِ المَعْنَى في الأكثر، والمشهورُ على ألسنة الناس التَّمَغْنُجُ، بالميم بدل الموحَّدة".[11]

ويربط الزبيدي بين صيغة الكلمة ومعناها في قوله: "المِثَجُّ، بالكسر، كَمِسَلٍّ، من أبنية المبالغة، وقول الحسن

---

[1] خليل، حلمي. المفردات في غريب القرآن. مجلة المعجمية. 120

[2] (ب أ ج) 406/5

[3] (ب خ ت ج) 413/5

[8] (ب س ف ج) 422/5

[5] (ب ح ر ج) و(ب ح ز ج) 412/5

[6] (س د ج) 33/6

[7] (ح ل ج) 487/5-489

[8] (ت ل ج) 438/5-439

[9] (و ل ج) 263/6

[10] (ث ع ج) 447/5

[11] (ب غ ن ج) 426/5

في ابن عباسٍ إنه كان مِثَجًّا، أي كان يَصُبُّ الكلام صَبًّا، شَبَّهَ فصاحتَه، وغَزارةَ مَنْطِقِهِ بالماءِ الثَّجوجِ".[1]

ويبني الزبيدي تعريفه للفظ (انْبَنَجَ) على دلالة الصيغة، يقول: " البِنْج بالكسر: الأصل ... وانْبَنَجَ الرجُلُ: انْبِناجًا: ادَّعَى إلى أصلٍ كريم".[2]

فصيغة (انفعل) تدل على المطاوعة "بشرط أن يكون من الأحداث الظاهرة التي تراها العيون كالكسر والقطع والجذب".[3] والفعل (انْبَنَجَ) مطاوع (بَنَج) بمعنى الأصل الذي لا يشير إلى الأحداث الظاهرة. واستخدام المطاوعة فيه يدل على أن الأصل صار بمنزلة الظاهر المحسوس. لذلك جاء ضمن التعريف لفظ (ادَّعى) الذي يعبر عن دلالة صيغة المُعَرَّف.

ومما يذكره في المطاوعة، قوله: "في اللسان: الثَّجُّ: الصَّبُّ الكثيرُ، وخَصَّ بعضهم به صَبَّ الماءِ الكثيرِ كانْثَجَّ وتَثَجْثَجَ، وهما مُطاوِعانِ لِثَجّهُ يَثُجُّهُ ثَجًّا فانْثَجَّ وثَجْثَجَهُ فَتَثَجْثَجَ".[4]

. وأحيانًا يتقيد الزبيدي بصيغة المُعَرَّف، ويأتي بمرادف له على وزنه في التعريف، يقول: "الحِدْج بالكسر: الحِمْلُ وزنًا ومعنىً".[5] وقوله: "اسْتَبْهَجَ: اسْتَبْشَرَ".[6]

. وصيغة اسم الفاعل من (تَفَعَّل) تدل على عكس معنى مَأْخَذِهِ، يقول: "ومما يستدرك عليه: الحَرَج والحَرِجُ والمُتَحَرِّجُ: الكافُّ عن الإثْم، وقولهم: رجل متحرّجٌ كقولهم رجل متأثِّمٌ ومتحوّبٌ ومُتَحَنِّثٌ: يُلْقِي الحَرَجَ الحِنْثَ والحُوبَ والإثمَ عن نَفْسِهِ، ورجلٌ مُتَلَوِّمٌ، إذا تربَّص بالأمر يُريدُ إلقاءَ الملامَةِ عن نفسه، قال الأزهري: وهذه حروف جاءَتْ معانيها مخالفةً لألفاظها ".[7]

. ويرتبط الصوت بالصرف في كثير من المسائل منها عدم إمالة النعت الذي على ورن (فَعَّال) وإمالة عينه إذا انتقل إلى الاسمية، يقول الزبيدي: "يقال للرجل الكثير الحج: إنه لَحَجَّاجٌ بفتح الجيم من غير إمالة وكل نعتٍ على فَعَّالٍ فهو غيرُ مُمالِ الألفِ، فإذا صَيَّروه اسمًا خاصًّا تحوَّلَ عن حال النعت، ودخلته الإمالةُ، كاسم الحَجّاج والعجَّاج".[8]

3. المعلومات النحوية:

وتقل المعلومات النحوية في باب الجيم إذا ما قورِنَتْ بالمعلومات الصوتية والصرفية، ومنها:

. دلالة تنوين اسم الفاعل وعدم تنوينه، يقول: "هي حاجَّةٌ من حَوَاجّ بيتِ الله، بالإضافة، إذا كُنَّ قَدْ حَجَجْنَ، وإن لم يَكُنَّ قد حَجَجْنَ قلت: حَوَاجُّ بيتَ الله، فتنصب البيت؛ لأنك تريدُ التنوين في حَوَاجّ إلا أَنَّهُ لا ينصرف، كما يقال: هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسِ، وضارِبٌ زَيدًا غدًا، فتَدُلّ بحذف التنوين على أنه قد ضَرَبَهُ، وبإثباتِ التنوين على أنه لم يضربْهُ، كذا حققه الجوهري وغيره".[9]

فتنوين اسم الفاعل يدل على الحال والمستقبل، أما عدم التنوين للإضافة فيشير إلى دلالة المُضِيّ.

واللزوم والتعدي من خواص الأفعال التي تحدد مكونات التركيب، وأحيانًا يستخدم الفعل لازمًا في موضع ومتعديًا في آخر، يقول: "يقال: عاجَ بالمكان، وعَوَّجَ: أَي أَقامَ. وعاجَ غيرَهُ بالمكان يَعُوجُهُ، لازم ومُتَعَدّ، وفي بعض النسخ: لازمٌ ويَتَعَدَّى، ومنه حديث أبي ذَرّ: (ثم عاجَ رأْسَهُ إلى المرأَة، فَأَمَرَها بطعام)، أي أمالَهُ إليها والْتَفَتَ نحوَها".[10]

---

(1) (ث ج ج)445/5

(2) (ب ن ج) 430/5

(3) عضيمة، عبد الخالق. المغني في تصريف الأفعال. 144

(4) (ث ج ج) 445/5

(5) (ح د ج) 469/5

(6) (ب هـ ج) 431/5

(7) (ح ر ج) 480/5

(8) (ح ج ج) 466/5

(9) (ح ج ج) 462/5

(10) (ع و ج) 124/6

فاللفظ (عاج) يأتي لازمًا ومتعديًا، وفي الموضعين يدل على معنى واحد هو (الانعطاف والإمالة إلى الشيء).

4. المعلومات التأثيلية:

والتأثيل يدل على "دراسة أصول الكلمات من حيث انحدارها من لغة أم، أو دخولها بالاقتراض؛ أي دراسة نشأة الكلمات وتطورها من أجل الوقوف على البنية الأصلية لها، والصيغ التي تفرعت عنها صوتيًّا أو صرفيًّا أو دلاليا، وعلى الانتماء اللساني والحضاري للمفردة".[1] و"المعلومات التأثيلية تنصبّ بالدرجة الأولى حول أصل الوحدات المفرداتية نطقًا ورسمًا ودلالة وجنسية، سواء أكانت هذه الكلمات مجهولة الأصل تعود إلى ما قبل الكتابة، أم معاصرة".[2]

ولعل إدخال التأثيل ضمن الجانب الشكلي للتعريف يعود إلى أن المعجمي يقصد أول ما يقصد في التأثيل إلى بيان الأصل الشكلي الذي انحدر منه اللفظ، ورأينا كيف كان يعتمد الزبيدي على البنية الشكلية للألفاظ غير العربية في إنشاء جذور لغوية مستقلة تضم تلك الألفاظ حيث يعمد الزبيدي إلى إنشاء مدخل أساسي يشتمل على حروف اللفظ الدخيل، ويفرده عن غيره بمادة جذرية وهمية ليس لها وجود في اللغة العربية وتختص باللفظ الدخيل فحسب.[3] ومنها قوله: "(جَوْزَاهَنْجُ) فارسي مُعَرَّب وهو دواءٌ هِنْدِيٌّ".[4]

ومما تفرد به أنه يعتني بذكر الأسماء الأعلام ويفرد لها مادة مستقلة، وإن لم يكن لها إلا استعمال واحد هو العلمية، يقول: "باباجُ؛ كهامان: اسمٌ، وهو جَدٌّ لمحمدِ بنِ الحسنِ المُحَدِّث".[5]

وقد أورد مسوّغًا في مادة (خلج) عن صاحب اللسان أنه أفرد لفظ (خَلَنْج) في مادة مستقلة، يقول: "إنَّ المصنِّف [يعني الفيروزأبادي] ذكر الخَلَنْج هنا إشارة إلى أن النون زائدةٌ عنده وصاحب اللسان وغيره ذكروه في ترجمةٍ مُسْتَقِلَّة، مُسْتَدِلّينَ بأن الألفاظ العَجَمِيَّة لا تُعْرَفُ أُصولُها من فُروعِها بل كُلُّها في الظاهرِ أُصولٌ، قاله شيخنا".[6] ونرى ميزة لهذا الإجراء في أنه يجعل من الكلمة الدخيلة جذرًا لغويًّا قابلًا للاشتقاق منه وفقًا للنظام اللغوي في الاشتقاق مادةً ودلالة أصلية.

. ومن الألفاظ التي نص على عربيتها (الثَّوْج) في قوله: "الثَّوْج بالفتح: شيءٌ شِبْهُ جُوَالِقٍ يُعْمَلُ من الخُوصِ للتراب والجِصّ أي يُحْملانِ فيه، عربيٌّ صحيح".[7]

. ويختلف اللغويون في تأثيل اللفظ لاشتماله على الحروف الأصول لجذر لغوي، جاء في التاج: "النافِجة: وِعاءُ المِسْكِ، مجاز، مُعَرَّبٌ عن نافَهْ. قال شيخنا: ولذلك جَزَم بعضهم بفتح فائها، نقله التُّمُرْتاشِيّ في شرحِ تُحْفَةِ المُلوك، عن أكثرِ كُتُب اللغة. وجزم الجواليقي في كتابه بأنه مُعَرَّب. وهو صحيح، جَمْعُه نَوَافِجُ. وزعمَ صاحبُ المصباح أنها عربيّة، سُمِّيت لِنَفاسَتِها، من نَفَجْتُهُ إذا عَظَّمتَهُ؛ وهو مَحَلُّ تَأَمُّل".[8]

ويرصد الزبيدي التردد في تحديد أصل كلمة (أَرَّجان) في قوله: "هل هو فَعَّلان من أَرَجَ، كما صَنَعَ المصنّف؟ أو هو أَفْعَال من رَجَنَ؟ أو هو لفظٌ أعجميٌّ فلا تُعْرَف مادّته؟ وصَوَّب الخفاجيّ في شفاء الغليل أنه فَعَّلان، لا أَفْعَلان؛ لئلا تكون الفاءُ والعين حرفًا واحدًا، وهو قليل، نقله شيخنا".[9]

---

(1) جيلالي. تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة 326

(2) نفسه 327 وينظر: بعلبكي، رمزي منير. التأثيل المعجمي وموقع العربية بين الساميات، مجلة المعجمية، ع23 ص12

(3) ينظر: (ر ه ن ا م ج) 602/5

(4) (ج و ز ا ه ن ج) 456/5

(5) (ب ب ج) 408/5

(6) (خ ل ج) 537/5

(7) (ث و ج) 451/5

(8) (ن ف ج) 246/6

(9) (أ ر ج) 403/5

ولا يتوقف هذا الاضطراب في تحديد أصل اللفظ وصيغته، وإنما في تحديد معناه كذلك، يقول: "ويستدرك عليه: مَيَابَجُ، بالفتح في حروفه كلّها: قال ياقوت في المعجم: أعجميٌّ لا أَعرف معناه. قال أبو الفضل: هو موضعٌ بالشام، ولست أَعْرِفُ في أيّ موضع هو منه".[1] . وينص الزبيدي على أن اللفظَ أعجميٌّ ويحدد مستوى استعماله عند العرب قديمًا وحديثًا، حيث عرَّبه المحدثون وأبقاه القدماء على عجمته، يقول: "النَّموذَجُ بفتح النون والذال المعجمة، والميم مضمومة، وهو مِثالُ الشيءِ، أي صورةٌ تُتَّخَذُ على مِثالِ صُورةِ الشيءِ لِيُعْرَف منه حالُه، معرب نُمُودَه، والعَوَامُّ يقولون: نُمُونَهْ. ولم تُعَرِّبه العربُ قديمًا، ولكن عَرَّبَهُ المحدثون، قال البحتري:

أَوأَبْلَقٍ يَلْقَى العُيونَ إذا بَدَا مِنْ كُلِّ شيءٍ مُعْجِبٍ بِنَمُوذَجِ".[2]

ويبين الزبيدي رأيه في اشتقاق الاسم الأعجمي ورده إلى أصله حيث يقول في (يأجوج ومأجوج) بهمز وبغير همز): "قالوا: ويجوز أن يكون يَاجوج فاعولا، وكذلك ماجوج، وهذا لو كان الاسمان عَرَبِيَّيْن لكان هذا اشتقاقَهما فأمَّا الأَعْجَمِيَّةُ فلا تُشْتَقُّ من العربيَّة".[3]

المطلب الثاني: الجانب الدلالي في التعريف:

أما الجانب الثاني في التعريف فيوليه المعجمي جل اهتمامه، وهو التعريف الدلالي للفظ، وينقسم إلى قسمين:

أولًا: التعريف اللغوي: وينقسم إلى:

1. التعريف بالمرادف:

وهو تعريف اللفظ بلفظ مرادف، ومما يؤخذ على التعريف بالمرادف أنه يقر بالترادف التام، كما أن اللفظ المعرِّف يحتمل أكثر من معنى وعدم تعيين المعنى المراد من هذه المعاني يفضي إلى الإبهام، يقول الشدياق عن القاموس: "أنه يفسر الكلمة بكلمة أخرى لها معانٍ مختلفة فلا يعلم المتعين منها كقوله البغس السواد وهو يطلق على اللون المعروف وعلى الشخص والمال الكثير وعلى القرى والعدد الكثير وغير ذلك".[4]

والتعريف الترادفي يتفرع بحسب عدد الكلمات، فقد يكتفي الزبيدي بذكر لفظ مرادف واحد أوضح في الدلالة من المعرَّف أو أكثر من مرادف بحسب الحاجة إلى التوضيح الذي يعد الهدف من التعريف، يقول الفارابي: "الشيء متى كان له اسمان، فكان أحدهما أعرف عند المتعلم والآخر أخفى عنه، فلم يُفْهَم الشيء باسمه الأخفى، أُبْدِل الأعرف مكان الأخفى".[5]

ويلجأ الزبيدي في كثير من التعريفات إلى تعدد المترادفات باستخدام العطف وإلى ذكر أكثر من كلمة دون عطف؛ للإحاطة بجوانب معنى اللفظ.

وتجدر الإشارة إلى فكرة (الشهرة) أو الشيوع للفظ المعرِّف فالتعريف بالمرادف "يقوم على أن يوضع في مقابل اللفظ المراد تعريفه لفظ آخر مرادف له يُفتَرَض أن يكون أكثر منه شهرة. غير أن المعاجم قد تلجأ –أحيانًا– إلى التعريف بمرادف مساوٍ له في الشهرة، بل أقل منه شهرة، فمعرفة الأشهر والأقل شهرة مسألة نسبية يصعب القطع فيها في غالب الأحيان؛ لأنها تحتاج إلى دراسات إحصائية ليست في متناول دارسي العربية في أيامنا".[6]

ونجد فرقًا بين الأصول الثلاثية وغير الثلاثية في نسبة شيوع التعريف بالمرادف فيلحظ تزايد نسبه التعريف بالمرادف في الأصول غير الثلاثية وذلك بالنظر لما يذكره الزبيدي من تعريفات للمادة اللغوية، فمثلًا: في مادة (ح ف ن ج) يقول: "الحَفَنَّجُ، كَعَمَلَّسٍ: القصيرُ. وهذا

---

[1] (م ي ن ج) 223/6

[2] (ن م ذ ج) 249/6–250

[3] (أ ج ج) 400/5

[4] الشدياق، أحمد فارس. الجاسوس على القاموس201

[5] الفارابي. الألفاظ المستعملة في المنطق 89

[6] حمزة، سلام بزي. قضايا الدلالة في تعريف المقترضات المعجمية في المعجم العام العربي الحديث، المجلة التونسية ع18–19 ص300

مما لم يذكره ابن منظور، كالجوهري وغيره، وذكرَهُ الصاغاني في التكملة".[1] وفي مادة (س ل هـ ج) يقول: "السَّلْهَج: الطويل، واقتصر عليه ابن منظور".[2] وهذا كل ما أورده الزبيدي.

. وتكثر التعريفات التي اعتمد فيها الزبيدي على الترادف في إيضاح المعنى فيذكر أكثر من مرادف في قوله: "التاج: الإكليل، والقُصَّةُ، والعِمامَةُ، والأخير على التشبيه".[3] وفي إشارته الأخيرة إقرار بعدم اشتراط الترادف التام في التعريف بالمرادف وإنما يكتفى بالتطابق في جانب من المعنى أو لضرب من المشابهة بينهما.

كما نلحظ كذلك تعدد المترادفات التي يوردها الزبيدي في التعريف بغرض إيضاح المعنى ففي موضع آخر يقول: "اثبَأَجَّ الرَّجُلُ: امتلأَ وضَخُمَ واسْتَرْخَى".[4] فنلحظ دلالة اللفظين (امتلأ وضخم على المعنى نفسه، أما الاسترخاء فناتج عنهما وإن لم يكن مطابقا لهما في المعنى، فاستخدام العطف هنا ليس معناه تعدد المترادفات بقدر ما هو إحاطة بجوانب معنى اللفظ.

. ومن طرق الزبيدي في التعريف بالمرادف إيراد المُعَرِّف على نفس صيغة اللفظ المُعَرَّف، يقول: "في قول العَجَّاج:

دَعْ ذا وَبَهِّجْ حَسَبًا مُبَهَّجَا
فَخْمًا وسَنِّنْ مَنْطِقًا مُزَوَّجَا

قال: ابن سيده: لم أَسْمَعْ بِبَهِّجْ إلا ها هنا، ومعناه حَسِّنْ وجَمِّلْ".[5]

فهنا جاء بصيغة (فَعِّل) للفظين (حَسِّن وجَمِّل) عند تعريفه للفظ (بَهِّج).

. وأحيانًا يبدأ بالتعريف بالمرادف ويُفَصِّل المعنى بحسب مجال الاستعمال، يقول: "البَهْجَة: الحُسْنُ. يقال: رَجُلٌ ذو بهجة، ويقال: هو حُسْنُ لَوْنِ الشيء ونَضارَتُهُ، وقيل: هو في النباتِ النَّضارةُ، وفي الإنسان: ضَحِكُ أساريرِ الوجهِ، أو ظُهورُ الفَرَحِ البَتَّة".[6]

وفي هذا النص إشارة إلى إيمان الزبيدي بعدم كفاية ذكر المرادف في التعريف لهذا يورد اللفظ في استخداماته المتعددة لإيضاح المعنى.

ويظهر ذلك في تعريف (بَلَجَ) ورده إلى معنى الإيضاح وذكر استعمالات متعددة تعبر عن المعنى بألفاظ مختلفة، يقول: "بَلَجَ الصُّبْحُ يَبْلُجُ بالضَّمِّ، بُلُوجًا: أَسْفَرَ، وأَضاءَ، وأَشْرَقَ. والبُلوجُ: الإشراق، كانْبَلجَ وتَبَلَّجَ. وأَبْلَجَتِ الشمس: أَضاءَتْ، وأَبْلَجَ الحَقُّ: ظَهَرَ، وهو مجاز. وكُلُّ مُتَّضِحٍ أَبْلَجُ من صُبْحٍ وحَقٍّ وأَمْرٍ ووَجْهٍ وغيرها".[7]

. وينتقل الزبيدي إلى اللفظ المُعَرَّف فيحدِّد استعمالًا معيَّنًا ويعرفه بأكثر من مرادف يقول:"البَخْدَجَةُ في المشي: تَفَتُّحٌ وفَرْجَحَةٌ. ويقال: بَكْرٌ بَخْدَجٌ: سَمِينٌ بادنٌ مُنْتَفِخٌ".[8]

. ويُوَحِّدُ الزبيدي بين الصيغتين(فَعْل، فَعَلان) للدلالة على معنى واحد، يقول: "البَوْج والبَوَجانُ، مُحَرَّكَة: الإعياء".[9] والزبيدي في ذلك يستند في التعريف على إمكانية دلالة الصيغتين على معنى واحد.

. ومن طرقه في التعريف الترادفي ذكر ألفاظ متعددة والنص على أن معناها واحد، يقول: "تقول العرب: سَلِّفوا ضَيْفَكُم ولَمِّجوه ولَهِّجوه ولَمِّكوه وعَسِّلوه وشَمِّجوه وعَيِّروه وسَفِّكوه ونَشِّلوه وسَوِّدوه، بمعنى واحد".[10]

---

(1) (ح ف ن ج) 487/5
(2) (س ل هـ ج) 44/6
(3) (ت و ج) 439/5
(4) (ث ب ج) 444/5
(5) (ب هـ ج) 431/5
(6) (ب هـ ج) 430/5
(1) (ب ل ج) 426/5
(8) (ب خ د ج) 413/5
(9) (ب و ج) 434/5
(10) (ل هـ ج) 195/6

. وبعد إثبات الترادف بين اللفظ المعرَّف وأكثر من لفظ – يزيد الزبيدي في موضع آخر بعبارة واضحة الدلالة على المعنى، يقول: "في التهذيب: زَنِجَ زَنَجًا وصَرَّ صَريرًا وصَدِيَ وصَرِيَ بمعنىً واحدٍ، أو هو أن تُقْبَضَ أمعاؤهُ ومَصارِينُهُ من العَطَشِ. قال ابن بُزُرْج: الزَّنَج والحَجَزُ واحد، يقال حَجِزَ الرجُلُ وزَنِجَ: وهو أن تَقَبَّضَ أَمعاءُ الرجُلِ ومَصارِينُهُ من الظَّمأ ولا يَستطيع".[1]

. والفصل المعجمي سبيل إلى تعريف اللفظ بالمرادف، أورد الزبيدي: "قال أبو سعيد: ارْتَعَجَ وارْتَعَدَ وارْتَعَشَ بمعنى واحد".[2]

2. **التعريف بالضد.**

وفيه يقول الفارابي: "أما استعمال مقابل الشيء فإنه نافع في الفهم، من قِبَل أن الشيء إذا رُتِّبَ مع مقابله فُهم أسرع وأجود. وكذلك قد يُذكِّر الشيءَ مقابلُه".[3]

ويُعدّ من طرق التعريف عند الزبيدي وغيره من اللغويين العرب توضيح المعنى بذكر ضده، ومنه قوله: "في اللسان: الإزعاج نقيض الإقرارِ".[4] و"خَرَجَ خُروجًا، نقيض دَخَلَ دخولًا".[5] و"الأَوْجُ: ضد الهبوط: وهو من اصطلاح المنَجِّمين".[6]

ومن النقد الموجَّه للتعريف بالمرادف أو بالضد أنها تعريفات مختصرة لا تحيط بالمعنى وهي كذلك تعريفات "ناقصة لأنها تبحث عن حقيقة معنى كلمة ما عن طريق كلمات أخرى هي أشكال لمعانٍ ليست بمعانٍ. وفي مرحلة ثانية تعرّف الأخيرة عن طريق الأولى. إن هذه التعريفات مؤلفة على أساس استناد الخطاب المعجمي إلى نفسه حتى يعود بالقارئ بواسطة آليات متنوعة، إلى مقولات قد أنتجها من قبل، ويحقِّق بذلك وظيفته الاستنادية".[7]

وهناك نوع من التعريف يمكن أن نطلق عليه (التعريف المزدوج)، وهو الذي يتكون من أكثر من نوع تعريف مثل: تعريف بالترادف بكلمة أو جملة يتلوه تعريف بالضد، مثل قوله: "عَوَّجْتُهُ: عَطَفْتُهُ، فَتَعَوَّجَ: انْعَطَفَ. قال الأزهري: وغيره يُجيز عَوَّجْت الشيءَ تَعْويجًا فَتَعَوَّج: إذا حَنَيْته، وهو ضِد قَوَّمْته".[8]

ومن التعريف بالضد المسبوق بالتعريف بالعبارة قوله: "المُدْرِجُ والمِدْراج: التي تُؤَخِّر جَهازَها وتُدْرِجُ عَرَضَها وتُلْحِقُهُ بِحَقَبِها، وهي ضِدُّ المِسْنافِ".[9]

ونلحظ أن اللفظ المضاد (المِسْناف) يحتاج توضيحًا لمعناه لذلك لم يؤد غرضه في الكشف عن المعنى، ولعل سبق اللفظ المضاد بعبارة شارحة لمفهوم اللفظ المعرَّف جبرت هذا النقص في التعريف بالضد.

وأحيانًا يفسر استعمالًا يشتمل على كلمتين متلازمتين بمعنى مقابل لمعنى كلمة واحدة، يقول: "ومن المجاز: يقال: مالٌ رِتْج وغِلْقٌ، بالكسر فيهما خِلافُ طِلْقٍ، بالكسر أيضًا، فَسَّرَهُ في الأساس فقال: لا سبيلَ إليه".[10]

ومن الأمثلة النادرة في التعريف بالضد أن يعرف الزبيدي اللفظ بذكر ضده ثم يسوي بينه وبين اللفظ المضاد في الدلالة، يقول: "الزَّوْج: خلاف الفَرْد. يُقال: زَوْجٌ أو فَرْدٌ، كما يقال: شَفْعٌ أو وَتْر ... والزَّوْج: الفرد، عندهم. ويقال للرجل والمرأة: الزوجانِ. قال الله تعالى: ﴿ثمانية أزواج﴾ يريد: ثمانية أفرادٍ وقال هذا هو الصواب. والأصل في الزوج الصنف والنوع من كل شيءٍ، وكلُّ

---

[1] (ز ن ج) 19/6

[2] (ر ع ج) 598/5

[3] الفارابي. الألفاظ المستعملة في المنطق 92

[4] (ز ع ج) 13/6

[5] (خ ر ج) 508/5

[6] (أ و ج) 406/5

[7] ريغ، دانيال. من الألفاظ إلى المعاني والعكس، مجلة المعجمية، ع5–6 ص38

[8] (ع و ج) 121/6

[9] (د ر ج) 563/5

[10] (ر ت ج) 591/5

شيئين مُقْتَرِنَيْنِ: شَكْلَيْنِ كانا أو نَقِيضَينِ: فهما زوجان، وكل واحد منهما زوج".[1]

3. التعريف بالنظير:

وهو تعريف مبني على التناظر بين المعرَّف والمُعَرِّف، جاء في التاج: "في التهذيب: النَّتِح للإبل: كالقابِلةِ للنساءِ".[2] و"قيل: المِنْسَج للفَرَس: بمنزلة الكاهِلِ من الإنسانِ والحارِكِ من البَعير".[3]

. ومنه –أيضا– "قال أبو زيد: الحَبَجُ للبعير بمنزلةِ اللَّوَى للإنسان فإن سَلِمَ أَفاقَ وإلا ماتَ".[4] ولم يَفُتْ الزبيدي تعريف لفظ (الحَبَج) بعبارة تفصيلية تبين الشيء وأثره، جاء في التاج: "الحَبَجُ: البَعْرُ المُتَكَبِّبُ في البَطْنِ حتَّى يَضِيقَ مَبْعَرُ البَعيرِ عنه ولم يَخْرُجْ منْ جَوْفِهِ، فربما هَلَكَ، ورُبَّما نَجا".[5]

. ويزيد الزبيدي في التعريف بذكر أصل معنى اللفظ واستعماله في غير ما وُضِعَ له في اللغة والاحتجاج لذلك بذكر مناظره، يقول: "ومن المجاز: حَدَجَهُ يَحْدِجُهُ حَدْجًا، الحَدْجُ: الرَّمْيُ بالسَّهْمِ. وأصله الرَّمْيُ بالحَدَجِ. ثم اسْتُعيرَ للرَّمْي بغيره كما اسْتُعيرَ الإحْلابُ وهو الإعانة على الحَلْبِ للإعانَةِ على غَيْرِهِ، كذا في الأساس".[6]

وإذا كان التعريف بالنظير يربط فهم دلالة اللفظ المعرَّف بدرجة إيضاح معنى المنظَّر به لدى القارئ الذي يحتمل وقوعه في الغموض إذا كان المنظر به غير معروف لديه، إلا أن النص المعجمي للمادة اللغوية يجبر هذا النقص فيبسط المعنى، ويكشف عن دلالة استعمالات المادة اللغوية بطرق متعددة من التعريف.

4. التعريف بالعبارة:

وهو تعريف اللفظ بعبارة تشتمل على أكثر من كلمة يتجلى فيها معنى اللفظ بشكل واضح، ويظهر أن هذا التعريف يتضمن الإقرار بالترادف الجُمَلِي الذي يتمثل في الإتيان بجمل مساوية دلاليًا للكلمة المدخل[7] حيث يفترض هذا النوع من التعريف أن "الجملة المُعَرِّفة للمدخل أو للكلمة هي بنيتها العميقة".[8] أي أن التعريف واللفظ المُعَرَّف بنيتان سطحيتان لبنية عميقة واحدة.

ولهذا نجد اللغويين يعبرون عن معنى اللفظ بعبارات مختلفة تؤدي المعنى نفسه، يقول الزبيدي: "الحُجَّة (بالضَّمِّ): الدليل والبرهانُ. وقيل: ما دُفِعَ الخَصْمُ، وقال الأزهريّ: الحُجَّة: الوَجْهُ الذي يكون به الظَّفَرُ عند الخصومة. وإنما سميت حُجَّةً لأنها تُحَجُّ، أي تُقْصَدُ؛ لأن القَصْدَ لها وإليها".[9]

ومنه –أيضًا– ما جاء في التاج: "اللجلجة –عن الليث– أن يتكَلَّمَ الرجُلُ بِلِسانٍ غير بَيِّنٍ واللَّجْلَجَةُ أيضا: ثِقَلُ اللسانِ ونَقْصُ الكلامِ".[10] فالعبارتان الشارحتان للفظ متقاربتان في المعنى.

. وتتعدد طرق الزبيدي في التعريف بالعبارة من الإبهام إلى التفصيل، فمن التعريف بالعبارة التي لا تبين صفات الشيء قوله: "الثلج: الذي يسقط من السماء (م) أي: معروف".[11] فهنا اكتفي بأنه يسقط من السماء دون ذكر صفات الشيء وما يميزه عن غيره، ولعله استند في ذلك على شيوع المعنى ودلالته على معناه لكل ناطق بالعربية ولهذا استعمل في التعريف كلمة (معروف).

---

[1] (ز و ج) 21/6 والآية من سورة الأنعام 143

[2] (ن ت ج) 230/6–231

[3] (ن س ج) 238/6

[4] (ح ب ج) 457/5–458

[5] نفسه والصفحة نفسها

[6] (ح د ج) 471/5

[7] ينظر: ديبوا، جان وكلود. التعريف في المعجم الترادف والترادف الجملي. ترجمة/ محمد البكري، مجلة الدراسات المعجمية، المغرب ع3–4 ص206

[8] نفسه ص208

[9] (ح ج ج) 464/5

[10] (ل ج ج) 179/6

[11] (ث ل ج) 447/5

. وفي موضع آخر يظهر فيه حرص الزبيدي على بيان تفصيلات المعنى، يقول: "الحِضْجُ بالكسر: ما يَبْقَى في حياض الإبلِ من الطِّين اللّازِقِ بأَسْفَلِها".[1]

وامتدادًا لهذا الإجراء في تعريف الألفاظ يذكر الزبيدي مرادفًا للفظ المعرَّف، ويتبعه بقيد دلالي يحدد به المجال الاستعمالي للفظ، يقول: "لَبَجَهُ بالعَصَا: ضَرَبَهُ، وقيل: هو الضَّرْبُ المُتتابعُ فيه رخاوة".[2]

. ومن وسائل الدقة في التعريف التقييدُ الدلالي لتحديد أبعاد دلالة اللفظ، يقول الزبيدي: "بَجَّ: طَعَنَ بالرُّمْحِ. ابن سيده: بَجَّهُ بَجًّا: طَعَنَهُ، وقِيلَ: طَعَنَهُ فخالَطَتِ الطَّعْنَةُ جَوْفَهُ، وقال غيره: البَجُّ: الطَّعْنُ يخالط الجَوْفَ ولا يَنْفُذ".[3] وجاء في المادة نفسها: "تَبَجْبَجَ لَحْمُهُ: كَثُرَ واسْتَرْخَى بسبب مرضٍ، كذا قَيَّدَهُ بعضُهم، وقيل: تَوَرُّمٌ مع اسْتِرْخاءٍ".[4]

. ومنه –أيضا– أنه يورد تعريفًا بالعبارة، ويبين المأخذ الاشتقاقي للفعل الوارد في التعريف، ويفسر متعلق الفعل المُعَرَّف في الاستعمال، يقول: "هَضَّجَ مالَهُ تَهْضِيجًا: إذا لم يُجِد رَعْيَها، من الإجادة، والمراد بالمال الإبل".[5]

. ويلجأ الزبيدي في التعريف بالعبارة إلى بيان صفات متعددة للفظ، يقول: "العَفْضَج، بالعجمة بعد الفاءِ كَجَعْفَر والعِفْضاجُ، مثل هِلْقامٍ، بالكسر، والعِفاضِجُ، مثل:عُلابِط، بالضَّمّ: كُلُّه: الضَّخْمُ السَّمينُ الرِّخْوُ المُنْفَتِقُ اللَّحْمِ".[6] فذكر أربع صفات متتالية تبين طبيعة تكوين مَنْ يُوصَف بهذه الصفة.

. وتتعدد الصفات إلى ما لا نهاية في بيان معنى اللفظ، يقول: "الهِلْباجَة: بالكسر، والهِلْباجُ: الأَحْمَق الذي لا أَحْمَق منه. وقيل: هو الوَخِمُ الأحمق المَائقُ القليلُ النَّفْعِ. زاد الأزهري: الثقيل من الناس. وقال خَلَفٌ الأَحْمَرُ: سأَلْتُ أَعْرابيًّا عن الهِلْباجَة فقال: هو الأحمق الضَّخْم الفَدْمُ الأكولُ، الذي، الذي، الذي، ثم جَعَل يَلْقانِي بعد ذلك فَيَزيدُ في التفسير كلَّ مرةٍ شيئًا. ثم قال لي بعد حين وأرادَ الخُروجَ: هو الجامعُ كُلَّ شَرٍّ".[7]

. ويستخدم الزبيدي أسلوب التفضيل في التعريف لبيان درجة المُعَرَّف، يقول: "البُرْثُجَانِيَّة، بضم الموحدة والثاءِ المثلّثة بعد الراءِ، وهو أشد القَمْحِ بياضًا وأَطْيَبُهُ وأَثْمَنُهُ حِنْطَةً".[8]

5. التعريف العام للمعنى الأصلي:

يستند الزبيدي في هذا التعريف إلى المعنى الأصلي الذي يربط بين استعمالات الجذر اللغوي الواحد.

يتضح ذلك فيما أورده الزبيدي: "قال الأصمعي: الخِدَاجُ: النُّقْصانُ، وأصل ذلك من خِداجِ الناقة إذا ولدتْ وَلدًا ناقص الخَلْقِ أو لغير تمام ... ومما يستدرك عليه: يقال: أَخْدَجَ فلانٌ أَمْرَهُ إذا لَم يُحْكِمْهُ، وأَنْضَجَ أَمْرَهُ إذا أَحْكَمَهُ، والأصل في ذلك إخداج الناقة ولدها وإنضاجها إياه... وفي الأساس: وكل نقصان في شيءٍ يُسْتعار له الخِدَاج".[9]

فالمعنى الأصلي الذي تدور حوله استعمالات مادة (خ د ج) هو النقصان. وهو مأخوذ من الاستعمال الحسي (خِداج الناقة)، وملاحظة المعنى الأصلي كان مرتكز التعريف للفظ (الخداج).

. وشبيه بهذا المثال قول الزبيدي: "أصل الخَجِّ: الشَّقُّ، وبه سميتِ الريح الهَبوب خَجوجًا؛ لأنها تخجّ أي تَشُقّ".[10]

---

(1) (ح ض ج) 483/5
(2) (ل ب ج) 178/6
(3) (ب ج ج) 408/5
(4) (ب ج ج) 411/5
(5) (ه ض ج) 280/6
(6) (ع ف ض ج) 107/6
(7) (ه ل ب ج) 282/6
(8) (ب ر ث ج) 419/5
(5) (خ د ج) 507/5
(10) (خ ج ج) 504/5

فهنا يعرف اللفظ بذكر المعنى الأصلي الذي يتضح في استعمالات المادة لا سيما الحسي منها، فيعلل تسمية الريح الهبوب خَجوجًا لاشتمالها على الأصل الدلالي للمادة وهو (الشَّق).

. ويذكر الزبيدي عدة استعمالات للمادة تشير إلى أكثر من معنى ثم يردها إلى الدلالة المحورية التي تلأم جميع تلك الاستعمالات، ففي مادة (ب ر ج) يقول: "البُرْج من المدينة بالضم: الركن والحِصْن، والجمع أبراج وبروج".[1] نلحظ أنه حدَّدَ مجال الاستعمال وهو (المدينة) فدلَّ اللفظ على الركن والحصن، واللفظ بضم الباء يدور حول هذا المعنى أما بفتح الباء والراء (بَرَجَ) فله معنى آخر، يقول الزبيدي: "البَرَج، مُحَرَّكة: تباعُدُ ما بين الحاجبين... والبَرَج: نَجَل العَين، وهو سَعَتها". ويعود فيربط بين معاني (ب ر ج) بمعنى محوري واحد فيقول: "كل ظاهر مرتفعٍ فقد بَرَجَ، وإنما قيل للبُروجِ: بُرُوجٌ، لظهورها وبيانها وارتفاعها".[2]

. ويُعرف الزبيدي استعمالًا للمادة اللغوية بعبارة مختصرة، ويتبعه بذكر الأصل الدلالي تعميقًا للمعنى، يقول: "هَرَجَ الناس يَهْرِجون من حَدِّ ضَرَبَ، هَرْجًا، إذا وَقَعوا في فتنة واختلاطٍ وقَتْلٍ. وأصل الهَرْجِ الكَثْرَةُ في الشيءِ والاتساعُ".[3]

. ومنه –أيضا– الربط بين استعمالين برابط دلالي واحد يمثل المعنى المحوري للمادة، يقول الزبيدي: "نَسَجَت الرِّيحُ الوَرَقَ والهَشِيمَ: جَمَعَتْ بَعْضَهُ إلى بعضٍ. قيل: ونَسَجَ الحائِكُ الثَّوْبَ، من ذلك؛ لأنه ضَمَّ السَّدَى إلى اللُّحْمَة فهو ناسِجٌ، وصَنْعَتُهُ النِّساجَةُ".[4]

فالمعنى المحوري هو (الضم والجمع) وبه فسر معنى الاستعمالين (نَسَجَت الرِّيحُ الوَرَقَ والهَشِيمَ، ونَسَجَ الحائِكُ الثَّوْبَ).

. ويعد المعنى المحوري رابطًا دلاليًّا وخيطًا رفيعًا يلأم استعمالات المادة، وتتفرع عنه معانٍ بحسب استعمال الجماعة اللغوية، ومثال ذلك ما أورده الزبيدي عن الراغب: "في مفردات الراغب: الحَرَجُ: اجتماعُ أشياءَ، ويَلْزَمُهُ الضِّيقُ، فاسْتُعْمِل فيه، ثم قيل: حَرِجَ، إذا قَلِقَ وضاقَ صَدْرُه، ثم استُعْمِلَ في الشَّكِّ؛ لأن النَّفْسَ تَقْلَقُ منهُ، ولا تطمئن".[5]

فالمعنى المحوري هو (اجتماع أشياء) وتفرع عنه معنى الضِّيق، وتفرع عن الضيق في الصدر معنى القلق والشك وهكذا.

ويتضح المعنى المحوري ولازمه في الاستعمال الحسي الوارد في قول الزبيدي: "الحَرَج: المَوْضِعُ الكثيرُ الشجرِ الذي لا تَصِلُ إليه الراعيةُ وبه فَسَّرَ ابن عباس . رضي الله عنه . قوله عز وجل: ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حرجًا﴾ قال: وكذلك الكافر لا تَصِلُ إليه الحكمة".[6]

. ومن طرق التعبير عن المعنى المحوري التعميم باستخدام لفظ (كل)، يقول الزبيدي: "زَبْرَجَ الشيءَ: حَسَّنَهُ. وكل شيءٍ حَسَن: زِبْرِجٌ عن ثعلب".[7]

فالحسن ملمح موفور عند استخدام كلمة (زبرج) ومشتقاتها في سياقاتها المختلفة.

. ومنه –أيضًا– قوله: "الفَلْج: شَقُّ الأرضِ للزراعة، يقال: فَلَجْت الأرض للزراعة، وكل شيءٍ شَقَقْتَهُ فقد فَلَجْتَهُ".[8]

يتضح من النص أن دلالة (الشق) تجمع بين استعمالات مادة (ف ل ج).

---

[1] (ب ر ج) 414/5

[2] (ب ر ج) 415/5–416

[3] (هـ ر ج) 275/6

[4] (ن س ج) 237/6

[5] (ح ر ج) 474/5

[6] (ح ر ج) 473/5 والآية من سورة الأنعام 125

[7] (ز ب ر ج) 5/6

[8] (ف ل ج) 154/6

وتكمن أهمية الدلالة المحورية في التعريف أنها تحدد مركز الدلالة الذي انبثقت منه الدلالات الأخرى بحسب الاستعمال، وتكشف عن عِلَّة التسمية، وتربط بين معاني استعمالات المادة برابط دلالي واحد كما ترتبط بجذر لغوي واحد.

6. التعريف بالإحالة:

وهي الإحالة إلى موضع آخر في المعجم، أو الإحالة إلى معنى يتمثل في لفظ آخر أو أكثر من لفظ في المادة اللغوية نفسها.

ويحيل الزبيدي في شرحه لمعنى اللفظ إلى مواضع أخرى من المعجم لغرض توسيع المعنى، أو الربط بين أكثر من مادة، أو لنقد الفيروزأبادي على أساس أن معجم الزبيدي شروح وتعليقات على القاموس المحيط.

- وتأتي الإحالة في نهاية التعريف، يقول: "التَّأْريج والإراجَةُ: شيءٌ م أي: معروف (في الحساب) وسيأتي قريبًا".[1]

نلحظ الإبهام في التعريف بقوله (معروف) واستخدامه في الإحالة كلمة (قريبًا).

ونجد موضع الإحالة في مادة (ر و ج)، يقول: "ويقال: هذا كتاب التأْريج. ورَوَّجْتُ الأمرَ فَراجَ يَروجُ رَوْجًا، إذا أَرَّجْتَهُ. قلت: وقد تقدَّم في أَرج، وهناك مَحَلُّ ذِكْرِهِ".[2]

فهنا –أيضًا– يحيل إلى الموضع السابق، فالإحالة مزدوجة في المادتين. إلا أن الثانية محددة بذكر المادة (أرج).

وقد تأتي الإحالة إلى موضع في المادة نفسها كما في قوله: "أَحْرَجْتُ الصلاةَ: حَرَّمْتُها، وسيأْتي حَرِجَت الصلاةُ".[3] ويقول: "ومن المجاز: حَرِجَت الصلاةُ على المرأَةِ حَرَجًا، أي حَرُمَت، وهو من الضيقِ؛ لأنَّ الشيءَ إذا حَرُمَ فقد ضاقَ".[4]

. ويتخلى عن كلمة (قريبا) في الإحالة بذكر المادة التي يكون فيها التعريف أكثر وضوحًا يقول: "ومما يستدرك عليه هنا: ذكر الأَنْبِجانِيَّة في الحديث: (ايتُوني بِأَنْبِجانيةِ أبي جَهْمٍ. قال ابن الأثير: قيل هي منسوبةٌ إلى منبج، المدينة المعروفة، وقيل: إلى موضعٍ اسمه أَنْبِجانُ، وهو أَشْبَهُ؛ لأنَّ الأَوَّل فيه تَعَسُّفٌ، قال: والهمزة فيه زائدةٌ، وسيأتي في (نبج) مستوفى إن شاء الله".[5]

. والإحالة من طرق الزبيدي في إبداء مذهبه في توزيع الاستعمالات على المواد اللغوية، وانتماء اللفظ إلى مادته اللغوية، يقول: "بوائج الدهر: دواهيه، وسيأتي في (ب و ج)".[6] ويذكر في (ب و ج): "البائِجَةُ: الداهِيَةُ، عن أبي عُبَيْدٍ، وهذا مَحَلُّ ذِكْرِها لا الهَمْز، وقد أَشَرْنا هنالك".[7]

. ولم يَخْفَ على الزبيدي ما في الإحالة من حَيْرة يقع فيها القارئ، لذلك يشير إلى أن ذكر المعنى مستوفى في موضع واحد أولى بالاتباع، يقول: "الحَرَجُ محركة: الناقة الضامِرةُ، والطويلةُ على وجهِ الأرضِ، وقيل: هي الشديدة، كالحُرجوج، وسيأتي الحُرْجوج في كلام المصنف، ولو ذكرهما في محل واحدٍ لكان أَوْجَهَ وأَوْفَقَ لحُسْنِ اخْتصاره".[8] وذكر معانيها في المادة نفسها.[9]

7. التعريف الاشتقاقي:

يظهر التعريف الاشتقاقي في تضمن التعريف أحد مشتقات الكلمة المدخل، بحيث يستند التعريف على أحد المشتقات التي يكون معناها أكثر وضوحًا؛ فيُسْتعان بها على تعريف الكلمة المُعَرَّفة، مثل: "يقال إن استقلال ومصدر استقلّ مترادفان؛ لأن الحدَّين [الطرفين] ناجمان

---

[1] (أرج) 402/5
[2] (ر و ج) 600/5
[3] (ح ر ج) 478/5
[4] (ح ر ج) 479/5
[5] (أ ن ب ج) 406/5
[6] (ب أ ج) 408/5
[7] (ب و ج) 434/5
[8] (ح ر ج 474/5
[9] (ح ر ج 479/5-480

معًا عن تحويل لجملة مقدَّرة استقلَّ زيد. هذا التحويل أَسْمَنَة (انتقال من جملة إلى مركَّب اسمي). الصيغة استفعال، والمصطلح مصدر (المنتمي إلى اللغة الاصطناعية التي توظفها المعاجمية في الوصف) مُقَدَّمان على أنهما متساويان. واستقلَّ هو الجزء المشترك بين حَدَّي الزوج".[1]

وقد يتساوى اللفظان في درجة الوضوح الدلالي، وهنا تقتصر الإضافة الدلالية في التعريف على دلالة صيغة اللفظ المعرَّف فحين يُعَرِّف المعجم البياض بأنه حالة ما هو أبيض فإن عبارة (حالة ما هو) تنتمي إلى اللغة الاصطناعية، وبياض مشتق من (ب ي ض) على صيغة (فَعَال). ومن هنا تساوى المعرِّف واللفظ المعرَّف في درجة الوضوح الدلالي إذ كلاهما يحتاج إلى أصل دلالي مشترك.

ومنها استخدام ألفاظ الشروع مثل: احمرّ: صار أحمر... سَمِنَ: صار سمينًا يدل على أن العملية المتصوَّرة عملية سببيَّة (جَعْل أو تحويل من حال إلى آخر أو تعدية).[2] يقول الزبيدي: "اسْتَنْهَجَ الطريقُ: صارَ نهجًا واضحًا بَيِّنًا كَأَنْهَجَ الطَّريقُ: إذا وَضَحَ واستبانَ".[3] و"قد أَهْزَجَ الشاعرُ: أتى بالهَزَج".[4]

. ومن أمثلة التعريف الاشتقاقي ما جاء في التاج: "امْتُهِجَ الرَّجُلُ: إذا انْتُزِعَتْ مُهْجَتُهُ".[5] و"مُهْجَةُ كل شيءٍ خالِصُه".[6]

فاللفظ المُعَرَّف هو (امْتُهِجَ). وفي تعريفه استخدم الزبيدي أحد مشتقات مادته (م ه ج)، وهو (مُهْجَة) والإضافة التعريفية للفظ تتمثل في الفعل (انْتُزِعَتْ) لاشتراك اللفظين (امْتُهِجَ، ومُهْجَة) في درجة الوضوح الدلالي.

. ومنه –أيضا– ما أورده الزبيدي: "الحَدْجُ كالضَّرْب: شَدُّ الحِدْج على البعيرِ كالإحْداجِ، وهو مجاز، يقال:حَدَجَ البعيرَ والناقةَ يَحْدِجُها حَدْجًا، وأَحْدَجَهُما: شَدَّ عليهما الحِدْجَ والأداةَ، وَوَسَّقَهُ".[7]

فتعريف لفظ (الحَدْج) مشتمل على أحد مشتقات مادة (ح د ج) وهو (الحِدْج).

. ويظهر التعريف الاشتقاقي –أيضا– في قول الزبيدي: "جَرِجَ الرَّجُلُ، إذا مَشَى في الجَرَجَةِ وهي المَحَجَّةُ وجادَّةُ الطَّريقِ".[8]

فهنا استند تعريف الفعل الماضي (جَرِجَ) على لفظ من نفس المادة ذي دلالة حسية وهو (الجَرَجَة).

. وأحيانًا يعرف الزبيدي اللفظ بلفظ مرادف، ويتبعه بتعليل للتسمية معتمد على العلاقة الاشتقاقية، يقول: "الدَّرَّاجُ أيضًا: القُنْفُذُ؛ لأنه يَدْرُج ليلَتَهُ جَمْعاءَ، صِفَةٌ غالبةٌ".[9]

فاللفظان (الدَّرَّاج، ويَدْرُجُ) ينتميان إلى أصل دلالي واحد هو (درج).

. ومنه –أيضًا– قوله: "الهَجيجُ: الأرض الطويلة؛ لأنها تَسْتَهِجُّ السائِرَةَ أي: تَسْتَعْجِلُهُم".[10]

. ومنها التعريف التفصيلي المتضمن أحد مشتقات مادة اللفظ المعَرَّف مُفَسَّرة ومُوَضَّحًا معناها في نهاية التعريف، يقول الزبيدي: "قال شَمِر: النَّافِجَة من الرياح التي لا تَشْعُر حتى تَنْتَفِجَ عليك. وانتفاجُها: خُرُوجُها عاصِفَةً عليكَ وأنتَ غافِلٌ".[11]

---

[1] ديبوا، جان وكلود. التعريف في المعجم الترادف والترادف الجملي. مجلة الدراسات المعجمية ع3–4 ص209

[2] ينظر: نفسه 210–211

[3] (ن ه ج) 252/6

[4] (ه ز ج) 278/6

[5] (م ه ج) 223/6

[6] (م ه ج) 222/6

[7] (ح د ج) 469/5

[8] (ج ر ج) 452/5

[9] (د ر ج) 555/5

[10] (ه ج ج) 268/6

[11] (ن ف ج) 247/6–248

. وفي موضع آخر يعرف الزبيدي اللفظ بالمرادف وبعبارة شارحة، ويتبعه بتعريف يشتمل على أحد مشتقات المُعَرَّف، يتضح معناه من مقابلة مثيله في التعريف السابق عليه، يقول: "المَرْجُ: الفَضَاءُ، وأَرْضٌ ذاتُ كَلإٍ تَرْعَى فيها الدَّوابُّ. وفي التهذيب: أرضٌ واسعةٌ فيها نَبْتٌ كثيرٌ تَمْرُجُ فيها الدَّوابُّ".[1]

فنجد في التعريف الوارد في التهذيب كلمة (تَمْرُجُ) وهي بمعنى (تَرْعَى) في التعريف السابق عليها.

من ذلك نستنتج حرص الزبيدي على إيضاح المعنى بوسائل الاشتقاق ومرافقته بكلمات وعبارات شارحة تتميز بقدر كبير من الوضوح الدلالي.

8. التعريف بِذِكْر الحقل الدلالي:

في هذا التعريف يذكر الزبيدي معنى اللفظ ويتبعه بذكر مجموعته اللفظية التي ينتمي إليها، ويرتبط معها بعلاقات دلالية، ومن ذلك قول الزبيدي: "السَّجْسَجُ: ما بين طُلوعِ الفَجْرِ إلى طُلوعِ الشَّمسِ، كما أن من الزوال إلى العَصْر يقال له: الهَجِير والهَاجِرَة، ومن غُروب الشمس إلى وقت الليل: الجُنْحُ ثم السَّدَف والمَلَث والمَلَس، كل ذلك قول ابن الأعرابي".[2]

ففي سبيل زيادة إيضاح معنى (السَّجْسَج) يذكر الزبيدي الألفاظ التي تشترك معه في الحقل الدلالي، وهي أسماء الأوقات المرتبطة بالشمس على مدار اليوم والليلة.

. وعند تعريفه للفظ (الدَّعْجاء) يقول: "الدَّعْجاءُ: أولُ المَحَاقِ، وهي ليلةُ ثمانيةٍ وعشرينَ، والثانيةُ السِّرَارُ، والثالثة: الفَلْتَةُ، وهي ليلة الثلاثين".[3]

نلحظ أن الزبيدي لم يكتف بذكر معنى اللفظ المعرَّف، وإنما أعقبه بذكر لفظين يرتبطان معه بعلاقة دلالية، وهي التضاد المتدرج ضمن الحقل الدلالي الواحد وهو (أسماء القمر في مداره حول الأرض).

. ويذكر الزبيدي لفظًا يسهم في تحديد دلالة اللفظ المعرف، يقول: "قال ابن سيده: الزُّجُّ: الحديدةُ التي تُركَّب في أسْفَل الرمحِ، والسِّنانُ يُرَكَّبُ عالِيَتَهُ. والزُّجُّ يُرْكَزُ به الرمحُ في الأرض، والسِّنانُ يُطْعَنُ به".[4]

فاللفظان (الزج، والسنان) تربطهما علاقة التضاد ضمن الحقل الدلالي (أسماء أجزاء الرمح).

وقد اكتسب اللفظان دلالة اجتماعية في قوله: "قال خالد بن كلثوم: كانوا يَسْتَقْبِلونَ أعداءَهُم إذا أرادوا الصُّلْحَ بأَزِجَّةِ الرِّماحِ، فإذا أجابوا إلى الصُّلْح وإلا قَلَبوا الأَسِنَّةَ وقاتلوهم".[5]

. ويذكر الزبيدي أسماء السير في تعريفه للفظ (العَسْج) فيقول: "العَسْجُ: سَيْرٌ فَوقَ الوَسْج. قال النَّضْر والأصمعيّ: أَوَّلُ السَّيرِ الدَّبيبُ، ثم العَنَقُ، ثم التَّزَيُّد، ثم الذَّمِيل ثم العَسْج، ثم الوَسْج".[6]

فالعسج سيرٌ فوق الوَسج حيث يستخدم الزبيدي أحد ألفاظ الحقل الدلالي لتعريف آخر، وهنا نجد أن اللفظ المعرَّف لا يزال غير واضح الدلالة لتساوي اللفظين في درجة الغموض الدلالي (العسج = الوسج) فيحتاج الزبيدي لذكر سلسلة متدرجة من الألفاظ المعبرة عن السير. ومن هنا يتضح معنى اللفظ (العسج) من خلال موقعه داخل الحقل الدلالي الذي ينتمي إليه.

. ويَنُصُّ الزبيدي على الحقل الدلالي الذي ينتمي إليه اللفظ، فيقول: "عن الأصمعي: جاءَ فلانٌ بالبائِجَةِ

---

[1] (م ر ج) 207/6

[2] (س ج س ج) 30/6

[3] (د ع ج) 567/5

[4] (ز ج ج) 6/6

[5] (ز ج ج) 7/6

[6] (و س ج) 258/6

والفَلِيقَةِ، وهي من أسماء الداهية، يقال: باجَتْهُمْ البَائِجَةُ تَبُوجُهُم، أي أصابَتْهُم".[1]

فلفظ (البائجة) جاء تعريفه من خلال ذكر لفظ (الفليقة) وهما ينتميان إلى حقل دلالي واحد هو (أسماء الداهية). وهنا يستخدم الزبيدي تقنية التعريف بذكر اللفظ العام للحقل الدلالي، ولفظ مرادف له ضمن الحقل الدلالي الواحد.

. ولفظ (البَأْج) يندرج ضمن مجموعة من الألفاظ المترادفة التي تعبر من معنى عام واحد، يقول الزبيدي: "حكى المُطَرِّزي عن الفراء أن العرب تقول: اجْعَل الأَمْرَ بَأْجًا واحدًا، واجعله بَبَّانًا واحدًا، وسِماطًا واحدًا، وسِكَّة واحِدةً، وسَطْرًا واحدًا، ورَزْدَقًا واحدًا، وشَوْكَلًا واحدًا، وَهُوَّةً واحدةً، وَشِرَاكًا واحدًا، ودُعْبوبًا واحدًا، وَمَحَجَّةً واحدة كلّ ذلك بمعنى شيءٍ واحدٍ مُسْتَوٍ".[2]

ففي هذا النص يسرد الزبيدي عشرة ألفاظ ترتبط بعلاقة الترادف مع اللفظ المُعَرَّف (البأج) في سياق واحد، وتتحرك دلالتها ضمن إطار معنى عام واحد وهو (الشيء الواحد المستوي).

9. التعريف المجازي:

يُعْنى الزبيدي بالمعاني والاستعمالات المجازية، وأساس البلاغة للزمخشري أحد أصوله التي اعتمدها في معجمه.[3] يقول الزبيدي: "من سجعات الأساس: الحمد لله على بَلَجِ الجبين وثَلَجِ اليقين. وإنما قيل: إن الثَّلَجَ محرَّكةً بمعنى اليقين مجازٌ؛ لأنه مأخوذ من الاستلذاذ بالماءِ البارِدِ المُعَانَى بالثَّلْجِ ونحوه ... ومن المجاز: أَثْلَجَ ماءُ البئرِ إذا أَقْلَعَ، ومنه: أَثْلَجَتْ عنه الحُمَّى، إذا أَقْلَعَتْ".[4]

نرى في النص الاستعمال المجازي لكلمة (الثَّلَج) بمعنى اليقين، حيث اكتسب اللفظ هذا المعنى من طريق تشبيه ما يُحْدِثه شرب الماء البارد من راحة ولذة بأثر اليقين الذي يشفي الصدر ويريح النفس.

. ومن التعابير المجازية المستندة إلى معنى اجتماعي قول الزبيدي: "خَلَجَ إذا فَطَمَ وَلَدَ ناقَتِهِ خاصَّةً، قال أعرابي: لا تَخْلِجِ الفَصِيلَ عن أُمِّهِ فإن الذِّئْبَ عالمٌ بمكان الفصيلِ اليتيم، أي: لا تُفَرِّقْ بينه وبين أُمِّهِ، وهو مجازٌ، وفَسَّره الزمخشري وقال: أي لا تُفْرِدْهُ عنها، فإنه إذا رآه وَحْدَهُ أَكَلَهُ".[5]

. ويذكر الزبيدي لكلمة (الفلج) أكثر من معنى ويرد أحد تلك المعاني إلى علاقة مجازية مع الاستعمال (فَلَج الأسنان)، يورد: "قال ابن السِّيد في الفَرْق: الفَلَج: الجاري من العين. والفَلَج البِئْر الكبيرة، عن ابن كُناسة. وماءٌ فَلَجٌ: جار. وذكره أبو حنيفة الدِّينوري بالحاء المهملة، وقال في موضع آخر: سُمِّيَ الماء الجاري فَلَجًا؛ لأنه قد حَفَر في الأرض، وفَرَّقَ بين جانِبَيها. مأخوذ من فَلَجِ الأسنانِ. قلت: فهو إذن من المجاز".[6]

. ومن العلاقات المجازية التي اعتمد عليها الزبيدي في التعليل للتعريف، قوله: "النافِجَةُ: السَّحابَةُ الكثيرةُ المَطَر، وهو مجازٌ، سُمِّيَت بالرِّيح التي تَأْتِي بشدَّةٍ، كما يُسَمَّى الشيءُ باسمِ غيرِهِ لكَوْنِهِ منه بسَبَبٍ".[7]

. ويورد الزبيدي معنى مجازيًّا للفظ ويبين أصله ويأتي باستعمال مناظر لتأكيد الاستعمال المجازي، يقول: "ومن المجاز: حَدَجَهُ يَحْدِجُهُ حَدْجًا، الحَدْجُ: الرَّمْي بالسَّهمِ. وَأَصْلُهُ الرَّمْيُ بالحَدَجِ. ثم استُعير للرَّمي بغيره، كما

---

[1] (ب و ج) 435/5

[2] (ب أ ج) 407/5-408

[3] ينظر: عبد الجليل، عبد القادر. المدارس المعجمية دراسة في البنية التركيبية. ص352

[4] (ث ل ج) 449/5-450

[5] (خ ل ج) 529/5

[6] (ف ل ج) 157/6

[7] (ن ف ج) 246/6

استُعيرَ الإحلابُ، وهو الإعانة على الحَلْبِ للإعانة على غيره، كذا في الأساس".[1]

. ومن أنواع المجاز في الدلالة العامة للفظ أن يدل اللفظ على معنى عام ثم تخصص دلالته على أكثر من مرحلة، يقول الزبيدي: "بَجَّ: شَقَّ. يقال: بَجَّ الجرحَ والقُرْحَة يَبُجُّها بَجًّا: شَقَّها، وكل شَقٍّ بَجٌّ، قال الراجز:

بَجَّ المزادِ مُوكَرًا مَوفورًا

وبَجَّ: طَعَن بالرمح. ابن سيده: بَجَّهُ بَجًّا طَعَنَهُ، وقيل: طَعَنَه فخالَطَت الطَّعْنَةُ جوفَهُ، وقال غيره: البَجُّ: الطَّعْنُ يُخالِطُ الجَوفَ ولا ينفذ".[2]

فنجد في التعريف أن الكلمة تدل على معنى عام هو (الشق)، وقد مرت بثلاث مراحل من التخصيص بحسب تكييف اللغويين لمعنى اللفظ، الأول: في دلالة الكلمة على الطعن بالرمح، والتخصيص الثاني أن تخالط الطعنة الجوف، والتخصيص الثالث عدم نفاذ الطعنة.

. ويدخل ضمن التعريف المجازي اعتماد اللغوي على الدلالة التأثيرية للفظ فيعلل التسمية من خلالها، يقول: "المِبْهاجُ سَنَامُ الناقة السَّمينُ، تقول: رأيت ناقةً لها سَنَامٌ مِبْهاجٌ ونوقًا لها أَسْنِمَةٌ مَباهيجُ، أي السَّمينةُ من الأسنمة؛ لأن البهجة مع السِّمَن، وهو مجاز".[3]

فالسنام الممتلئ يثير في النفس البهجة والسرور فسمي سنام الناقة السمين (مِبهاج).

. ومن التعريف المجازي أن يدل اللفظ على معنى حسي وينص الزبيدي عليه ثم يعقبه بدلالة معنوية لا تشترط وجود المظهر الحسي للفظ، يقول: "يقال: رَجُلٌ أَبْلَجُ إذا لم يكن مقرونًا ... وفي الأساس: من المجاز: يُقال لذي الكرم والمعروف وطلاقة الوَجْهِ: أَبْلَجُ، وإن كان أَقْرَنَ".[4]

. وينص الزبيدي على المعنى الحقيقي للفظ ويذكر استعماله المجازي عن طريق التشبيه، فيعرف اللفظ تعريفًا مجازيًا، لكنه موصول بمعناه الأصلي، يقول: "قال شيخنا حقيقةُ المَجِّ هو طَرْحُ المائع من الفم. فإذا لم يكن ما في الفم مائعًا قيل: لَفَظَ. وكثيرًا ما يقع في عبارات المصنِّفين والأدباء: هذا كلامٌ تَمُجُّهُ الأسْماع. فقالوا: هو من قبيل الاستعارة، فإنه تشبيه اللفظ بالماء لرقته، والأذُنِ بالفم؛ لأن كلًّا منهما حاسَّة. والمعنى: تَتْرُكُهُ".[5]

. وامتدادًا للاستعمال المجازي ضمن مادة (م ج ج) يقول الزبيدي: "المَجَّاجُ: الكاتب، سمِّي به؛ لأنّ قلَمه يَمُجُّ المِدادَ، وهو مجاز".[6]

فتعريف اللفظ بلفظ آخر وهو تعريف بالمرادف مبني على دلالة مجازية مأخوذة من خاصية لوسيلة الكتابة وهي خروج المداد من القلم في أثناء الكتابة.

و"الحكم على لفظ بأنه حقيقة أو مجاز يتوقف على اللغة موضوع التخاطب. وهكذا فإن لفظ (الصلاة) يُعَدُّ حقيقة بالنسبة إلى الوضع الشرعي، ومجازًا بالنسبة للوضع اللغوي".[7]

10. التعريف التصحيحي:

و"هو في جوهره تعريف لغوي لكنه منبنٍ على نقد تعريفات سابقة يعتبرها أحد مؤلفينا خاطئة فيسعى إلى تصحيحها والتنبيه إلى مواضع الخطأ فيها".[8]

ويمكن إدخال بعض مواضع استدراكات الزبيدي على الفيروزأبادي في التعريف التصحيحي، وكذلك تصحيحه لبعض ما أورده اللغويون السابقون.

وينقسم هذا النوع من التعريف إلى تصحيح من جهة اللفظ وتصحيح من جهة المعنى.

---

[1] (ح د ج) 471/5

[2] (ب ج ج) 408/5

[3] (ب هـ ج) 431/5

[4] (ب ل ج) 427/5

[5] (م ج ج) 198/6-199

[6] (م ج ج) 202/6

[7] علي، محمد يونس. علم التخاطب الإسلامي. 151

[8] مراد، إبراهيم. المعجم العربي العلمي المختص ص146

فمن الأول يورد الزبيدي استعمالًا مجازيًّا، ويصحح فيه اللفظ دون المعنى بقوله: "من المجاز: بَعَجَهُ الحُبُّ: أوقعه في الحُزْن، وأَبْلَغَ إليه الوجدَ. وفي اللسان يقال: بعجه حبُّ فلان، إذا اشتد وَجْدُهُ وحَزِنَ له. قال الأزهري: لَعَجَهُ الحُبُّ أَصوبُ من بَعَجَهُ؛ لأن البعجَ: الشَّقُّ. يقال: بَعَجَ بَطْنَهُ بالسكين، إذا شَقَّهُ وخَضْخَضَهُ فيه، ثم قال – بعد سَوق عبارةٍ– وبَعَجَهُ الأمرُ: حَزَنَهُ ونقله شيخنا".[1]

. ومنه –أيضا– إبدال الثاء إلى تاء في قول الزبيدي: "الثُّلَجُ كصُرَد: فَرْخُ العُقاب. قلت: وقد تَقَدَّمَ في ت ل ج، ولعلَّ أحدهما تصحيفٌ عن الآخر، أو هما لغتان".[2]

. ويصحح الزبيدي موضع ورود اللفظ ومأخذه اللغوي فيقول: "الحِنْضِجُ كزبرِج: الرَّجُلُ الرِّخْوُ الذي لا خيرَ عندَه، وأَصْلُهُ من الحِضْجِ، وهو الماءُ الخاثِر الذي فيه طُمْلَةٌ وطين، كذا في اللسان. قلت: فهو إذًا حَقُّهُ أن يذكر في (ح ض ج)".[3]

. ومما أورده الزبيدي عن الأزهري التصحيف في وضع الراء موضع الزاي، يقول: "رَعَجَ كَمَنَعَ: أَقْلَقَ كَأَرْعَجَ قال ابن سيده: يقال: رَعَجَهُ الأمرُ وأَرْعَجَهُ أي أَقْلَقَهُ. ومنه رَعِجَ البَرْقُ وأَرْعَجَ إذا تتابَعَ لَمَعانَهُ. قال الأزهري: هذا مُنْكَرٌ، ولا آمَنُ أن يكون مُصَحَّفًا، والصوابُ أَزْعَجَهُ بمعنى أَقْلَقَهُ، بالزاي".[4]

. ومعجم الزبيدي يشهد على سعة اطلاعه واستيعابه للتراث المعجمي قبل تصنيفه للتاج، لذلك لا يشير إلى أن في اللفظ تحريفًا إلا بعد مراجعة مواضعه في كتب من سبقه من أئمة اللغة، يقول:"سَرَجَتْ شَعْرَها، وسَرَّجَت، مُخَفَّفَة ومشدَّدة: ضَفَرَتْ. وهذه مما لم يذكرها ابنُ منظور ولا الجوهريّ ولا رأيتها في الأُمَّهاتِ المشهورةِ وأنا أَخْشَى أن يكون مُصَحَّفًا عن: سرحت بالمهملة فراجعْهُ".[5]

. والتصحيف الناتج عن موضع النقاط على الحروف قوله: "النَّبْج: نَباتٌ؛ قاله ابن منظور، وأنا أَخْشَى أن يكون مُصَحَّفًا عن البَنْج".[6]

ويورد منه: "تَطَبَّجَ في الكلام إذا تَفَنَّنَ وتَنَوَّعَ. هذا وَهَمٌ من المصنِّف والصواب أنه تَطَنَّجَ بالنون بدل الموحدة".[7]

. ويمضي الزبيدي في تصحيح اللفظ المعَرَّف وبيان موضع التصحيف فيه بقوله: "ليلة قَمْرَاءُ صَنَّاجَةٌ: مُضِيئةٌ قلت: هذا تحريف، وإنما هو صَيَّاجَة، بالياءِ التَّحتِيَّة، وسيأتي في محلّه، وذِكْرُهُ بالنون وَهَمٌ".[8] ويذكر في مادة (ص ي ج) "ليلة قمراء صَيَّاجةٌ، أي مُضِيئة، كذا في نوادر الأعراب، هذا هو الصحيح".[9] ولا يذكر في المادة غير هذا الاستعمال.

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن المحقق رَجَّح ما ذهب إليه الفيروزأبادي بصواب الاستعمال حيث ورد عن الصاغاني "ليلة قمراء صناجة وصياجة إذا كانت مضيئة".[10] فجمع بين اللفظين في موضع واحد للدلالة على معنى واحد.

. والنوع الثاني من التصحيح ما يتعلق بالمعنى أي بالتعريف الدلالي للفظ المُعَرَّف.

من ذلك قول الزبيدي: "من المجاز: نَسَجَت الناقةُ في سَيْرِها تَنْسِجُ، وهي نَسوجٌ: أسرعت نقل قوائمها. وقيل: ناقة نَسوج: التي لا يضطرب عليها الحِمْل، هكذا في سائر النسخ، ولا أدري كيف ذلك، والذي صَرَّح به غير

---

[1] (ب ع ج) 423/5
[2] (ث ل ج) 451/5
[3] (ح ن ض ج) 494/5
[4] (ر ع ج) 598/5
[5] (س ر ج) 35/6
[6] (ن ب ج) 230/6
[7] (ط ب ج) 85/6
[8] (ص ن ج) 73/6
[9] (ص ي ج) 75/6
[10] هامش (ص ن ج) 73/6

واحد من الأئمة: النَّسوجُ من الإبل: التي لا يَثْبُتُ حِمْلُها ولا قَتَبُها عليها إنما هو مضطرب".[1]

. وقد يقع التحريف من النُّسَّاخ في تعريف اللفظ، يقول الزبيدي: "جَأَجَ، كَمَنَعَ: وَقَفَ جُبْنًا عن أبي عمرو، وفي بعض النسخ: وَقَعَ بدل وَقَفَ، وفي أُخْرَى: حِينًا، واحد الأحيان بدل جُبْنًا وكل ذلك تحريف من الناسخين، وذكره ابن منظور في مادة (أ ج ج) وفي مادة (ج و ج)".[2] وسَبَق ذكر الزبيدي عبارة (وَقَفَ جُبْنًا) في مادة (أ ج ج)، يقول: "أَجَجَ، كَمَنَعَ: حَمَلَ على العَدُوّ، هكذا في سائر النسخ التي بأيدينا، وهو قول أبي عمرو، وتمامه: وجَأَجَ، إذا وَقَفَ جُبْنًا".[3]

. ومن التصحيح الذي أورده الزبيدي في نص التعريف قوله: "قال ابن سيده: واستعملَ أبو حنيفة الإنضاجَ في البَرْدِ، في كتابه الموسومِ بالنبات: المَهْروء: الذي قد أَنْضَجَهُ البَرْدُ. قال: وهذا غريب، إذ الإنضاجُ إنما يكون في الحَرِّ فاستعمله في البَرْد".[4]

. والتصحيح في التعريف لا يمكن الجزم به لاختلاف الأئمة في تصور المعنى وتنوع طرق العبارة عنه؛ ولأن المعاني متصلة بالمجتمع وبعادات الناس؛ يحتاج المعجميُّ إلى المعايشة الممتدة لمعاني الألفاظ واستعمالاتها في اللغة، ومن أمثلة ذلك اختلاف اللغويين في تعريف لفظ (العُجَّة)؛ يقول الزبيدي: "العُجَّة، بالضَّمِّ: دَقيقٌ يعجَن بسَمْن ثم يُشْوَى. قال ابن دريد:العُجَّة: ضَرْبٌ من الطَّعام، لا أدري ما حَدُّها. وفي الصحاح: طَعامٌ يُتَّخَذُ من البَيْضِ. مُوَلَّد. قلت: لغة شاميَّة. قال ابن بَرّيّ. قال ابنُ دُريد: لا أَعْرِف حقيقةَ العُجَّة، غير أن أبا عمرو ذَكَرَ لي أنه دَقيقٌ يُعْجَنُ بسَمْنٍ. وحكى ابن خالويه عن بعضهم أن العُجَّة كلُّ طعامٍ يُجْمَعُ، مثل التَّمْر والأَقِط".[5]

. ويذكر الزبيدي تعريفين للفظ أحدهما لا خلاف عليه، والثاني غلطه بعضهم إلا أن له وجهًا من الصواب اعتمادًا على لزوم المعنى، يقول: "الأَفْلَجُ: البعيد ما بين اليَدَيْن. وفي اللسان: وقيل الأَفْلَجُ: الذي اعْوِجاجُهُ في يَدَيْهِ، فإن كان في رِجْلَيْه فهو أَفْحَجُ. وغَلِط الجوهريّ في قوله: البعيدُ ما بين الثَّدْيَيْنِ. وفي اللسان: الأَفْلَج أيضًا من الرجال: البعيد ما بينَ الثَّدْيَيْن. قال شيخنا: وقد تَعَقَّبوه بأن المعنى واحد، وهو المقصود من التعبير، وقالوا: يَلزمُ عادَةً من تَباعُدِ ما بَين الثَّدْيَيْن تباعُدُ ما بينَ اليَدَيْنِ. والثَّدْيُ عامٌّ في الرجال والنساء، كما تقدم، فلا غَلطَ".[6]

ثانيًا: التعريف المنطقي والموسوعي والمصطلحي.

التعريف المنطقي مبني على تصور معنى اللفظ كما هو. والتصور يقوم على الحدّ الذي عرَّفه ابن سينا بقوله "قول دال على ماهية الشيء".[7]

ويعترض ابن تيمية على قصر مهمة الحد في التعبير عن ماهية الشيء، يقول: "ما سمَّوه (الماهية) أمر يعود إلى ما يُقَدّر في الأذهان لا إلى ما يتحقق في الأعيان. والمقدَّر في الأذهان بحسب ما يقدِّره كلُّ أحد في ذهنه، فيمتنع أن تكون الحقائق الموجودة تابعة لذلك".[8] فالتعريف المنطقي "يعبر عن ماهية الشيء ويفيد معرفة ذاتية أو ضرورية به".[9]

ويرى ابن تيمية أن فائدة الحد هي تمييز المحدود عن غيره لا تصوره، يقول: "المحققون من النظَّار يعلمون أن الحد فائدته التمييز بين المحدود وغيره ... ولا يجوِّزون أن يُذكر في الحدّ ما يعمُّ المحدودَ وغيره، سواء سمي

---

[1] (ن س ج) 238/6

[2] (ج أ ج) 451/5-452

[2] (أ ج ج) 401/5

[4] (ن ض ج) 241/6

[5] (ع ج ج) 90/6

[6] (ف ل ج) 158/6-159

[7] ابن سينا. الإشارات والتنبيهات 204/1

[8] ابن تيمية. الرد على المنطقيين 51

[9] اليعقوبي، مصطفى مفهوم المصطلح المعرَّف. مجلة اللسان العربي ع55-56 ص30-31

جنسًا أو عرَضًا عامًا، وإنما يحدّون بما يلازم المحدود طردًا وعكسًا، ولا فرق عندهم بين ما يسمى فصلًا وخاصة، ونحو ذلك مما يتميز به المحدود من غيره".[1]

ويجمع د. محمد حسن عبد العزيز بين الرأيين بأن التعريف المنطقي لا يقتصر على الدلالة الذاتية وإنما يفيد –أيضا– ما يتميز به اللفظ عن غيره، يقول: "التعريف المنطقي يهدف إلى بيان الصفات الذاتية التي هي قوام المعرف، وإلى بيان الصفات أو اللوازم التي تميزه عن غيره. فانتساب المعرف إلى جنس بعينه أو نوع بعينه يعني أنه تتمثل فيه صفات مشتركة هي صفات الجنس أو النوع، وبيان الفصل يعني بيان الصفة القائمة بالذات والدالة على تمامه. كما أن بيان الخاصة يعني –أيضًا– بيان الصفة التي تميزه عن غيره، وهي صفة لازمة له، وإن لم تكن من صفات ذاته".[2]

ومن أمثلة التعريف المنطقي ما أورده الزبيدي: "قال أبو حنيفة: قال أبو خَيرَة وأصحابُهُ: الحُنْدُوجُ: رَمْلٌ لا يَنْقاد في الأرض، ولكنه مُنْبِت".[3]

فاشتمل التعريف على الجنس وهو (رمل) والخاصة (لا ينقاد) والوظيفة تتمثل في أنه مُنْبِت.

. ومن خلال ذكر مكونات الشيء ووظيفته يتضح معنى اللفظ، ويتميز عن غيره، يقول الزبيدي: "الشَّريجةُ: شيءٌ يُنْسَجُ من سَعَفِ النَّخْلِ يُحْمَلُ فيه البِطِّيخُ ونحوه، كذا في الصحاح".[4]

فكلمة (شيء) في التعريف مبهمة، ولكنها حددت بأمرين: الأول: مكونات الشريجة، وهي سعف النخل. والثاني: الوظيفة حيث يحمل فيه البطيخ ونحوه، وإن كان التعريف المنطقي يقتضي تحديد جنس الشيء وفصله النوعي.

. التعريف الموسوعي:

التعريف الموسوعي يتكون من التعريف اللغوي الموجز للفظ، ثم الوصف العلمي الدقيق لبنية اللفظ ومكوناته الشكلية ثم الحديث الموسع عن خصائصه ومنافعه.[5]

والأركان الأربعة في التعريف الموسوعي المنطقي عند أبي حنيفة: التعريف اللغوي المحض، والتعريف العلمي بخصائص النبات (الوصف العلمي)، والتعريف بمنافع النبات (الوظيفة)، والتعريف بمواضع إنباته.[6]

ووردت بعض التعريفات في تاج العروس تشتمل على مكونات التعريف المنطقي وتزيد عليها ببعض خصائص الشيء منها: وظيفة الشيء ومكانه أو زمانه أو وزنه أو حجمه أو منافعه أو استخداماته ... إلخ.[7]

ومن ذلك قول الزبيدي: "السَّاج: شَجَرٌ يَعْظُمُ جدًّا، ويذهَبُ طولًا وعرْضًا، وله ورقٌ أمثالُ التِّراس الدَّيْلَمِيَّة، يَتَغَطَّى الرجلُ بورقةٍ منه فَتُكِنُّهُ من المطر، وله رائحةٌ طيبة تُشابهُ رائحةَ ورقِ الجَوْزِ، مع رِقَّةٍ ونعومة، حكاه أبو حنيفة، وفي المصباح: السَّاج: ضَرْبٌ عظيم من الشَّجَر، الواحدة ساجَةٌ، وجَمْعُها ساجاتٌ، ولا ينبت إلا بالهند ويُجْلَبُ منها إلى غيرها".[8]

يحدد التعريف جنس الساج وفصله بأنه شجر أي: نوع من النبات، ويسهب في بيان مكوناته وخصائصه التي تميزه عن غيره، ويذكر التعريف أحد وظائفه وهي حماية الرجل من المطر، وأضاف الفيومي المكان الذي ينبت فيه وهو الهند. فالزبيدي توسع في تعريف لفظ (الساج) إلى الحد الذي يسوغ دخوله ضمن التعريف الموسوعي.

. ومنه كذلك لفظ (العَوْسَجَة) فيما أورده الزبيدي: "العَوْسَجَةُ: شَوْكٌ. وفي اللسان: شَجَرٌ من شَجَرِ الشَّوْكِ،

---

[1] ابن تيمية. الرد على المنطقيين 56–57

[2] عبدالعزيز، محمد حسن. مكونات التعريف في التراث العربي. مجلة المعجمية المغربية. العدد9–10، ص167

[3] (ح ن د ج) 494/5

[4] (ش ر ج) 60/6

[5] ينظر: مراد، إبراهيم. المعجم العربي المختص 134

[6] نفسه 73

[7] ينظر: حمزة، سلام بزي. قضايا الدلالة في تعريف المقترضات المعجمية في المعجم العام العربي الحديث، مجلة المعجمية ع18–19 ص306

[8] (س و ج) 49/6

وله ثَمَرٌ أَحْمَرُ مُدَوَّرٌ كَأَنَّهُ خَرَزُ العَقِيق. قال الأزهريّ: هو شَجَرٌ كثير الشِّوك، وهو ضروبٌ: منه ما يُثْمِرُ ثَمَرًا أحمرَ يقال له المُقَنَّع فيه حُمُوضة. قال ابن سيده: والعَوْسَجُ المَحْضُ يَقْصُرُ أُنْبوبُهُ وَيَصْغُرُ وَرَقُهُ ويَصْلُبُ عودُهُ، ولا يَعْظُمُ شَجَرُهُ، فَذَلك قَلْبُ العَوْسَجِ، وهو أَعْتَقُهُ. قال؛ وهذا قول أبي حنيفة".[1]

نلحظ أن الزبيدي أورد تعريفات متعددة للفظ يحدد فيها جنسه وفصله وخاصته وبعض صفاته.

. ومن أمثلة التعريف الموسوعي في المجال الطبي، قول الزبيدي: "الكَاكَنَجُ، بفتح الكاف والنون: صَمْغُ شَجَرَةٍ، وسبق له في (عبب) أنه شَجرٌ فَتأَمَّلْ؛ قاله شيخنا، مَنْبَتُها بجبال هَرَاةَ وهو من أَلْطَفِ الصُّموغ، حُلْوٌ، فيه بُرودةٌ كافوريَّة يُلَيِّن الطَّبْعَ، ويَنْفَعُ من قُروحِ المثانةِ ومن الأَورامِ الحَارَّة. ومِثْلُهُ في التَّذْكِرة، وقَسَّمَهُ ابن الكُتبيّ فيما لا يَسَع الطبيبَ جهلُهُ صِنْفَيْنِ".[2]

فجاء في التعريف الجنس والخاصة ومكان إنباته ومنافعه، وأحال إلى مصدره الطبي للتوسع في التعريف باللفظ.

. ومنه كذلك لفظ (العَلَج) فيما أورده الزبيدي: "قال أبو حنيفة: العَلَج، عند أهلِ نجد: شَجَرٌ لا ورَقَ له، إنما هو خيطانٌ جُرْدٌ، في خُضْرَتها غُبْرَةٌ، تأْكُلُها الحَميرُ فَتَصْفَرُّ أَسْنانُها، فلذلك قيل للأَقْلَحِ: كأَنَّ فاهُ فُو حِمار أَكَلَ عَلَجانًا".[3]

فأبو حنيفة يتتبع دلالة اللفظ في بيئته اللغوية، وهي أهل نجد ويحدُّه بذكر جنسه (شجر) أي من النبات وخاصته (لا ورق له، في خضرتها غبرة) وزاد بذكر أحد وظائفها وأثرها أنها تأكلها الحمير فتصفرُّ أسنانها. وساق استعمالًا لغويًّا يشير إلى شيوع اللفظ تداول معناه على ألسنة الجماعة اللغوية.

وهو في ذلك لم يكتفِ بالتعريف المنطقي للفظ، وإنما أضاف إليه من الناحية اللغوية والمنافع والمضارّ ما يجعله تعريفًا موسوعيًّا.

. التعريف المصطلحي:

انتماء اللفظ إلى مجال من مجالات العلوم يجعل تعريفه أقرب إلى التعريف المنطقي والموسوعي من غيره. و"التعريف المصطلحي يركز على تعيين المفهوم، وذلك بالنصّ على خصائصه المميزة، وضبط موقعه في الجهاز المفهومي لعلم من العلوم".[4]

ويكثر في التاج ذكر **المصطلحات الطبية** وتعريفها تعريفًا مفصلًا، أورد الزبيدي: "قيل: الحَجُّ: أن يُشَجَّ الرَّجُلُ، فَيَخْتَلِطَ الدَّمُ بالدماغِ، فَيُصَبَّ عليه السَّمْنُ المُغْلَى حتى يَظْهَرَ الدمُ فَيُؤخَذَ بِقُطْنَةٍ".[5]

. ومن أنواع النبات المستخدمة في مجال الطب (البَنْج) يقول الزبيدي: "البَنْجُ –أيضا– : نَبْتٌ مُسْبِتٌ مُخَدِّر (م) أي معروف، وهو غيرُ حَشيش الحرافيش، مُخَبِّطٌ للعَقْلِ، مُجَنِّنٌ، مُسَكِّنٌ لأوجاعِ الأَوْرامِ والبُثورِ وأوجاعِ الأُذُنِ، طِلاءً وضِمادًا، وأَخْبَثُهُ في الاستعمال الأَسْوَدُ، ثم الأَحْمَرُ، وأَسْلَمُهُ الأبيض".[6]

يتبين الزبيدي في التعريف أن البنج ينتمي إلى جنس النبات، ويفصل القول في وظيفته، وأثره، وأنواعه، كما أن اللفظ شائع في الاستعمال لذلك ذكر الزبيدي في التعريف كلمة (معروف).

. ويورد الزبيدي من أنواع النبات المستخدمة للتداوي المصطلح (جَرْمازِج)، يقول: "هو ثَمَرَةُ الأَثْلِ، ومن

---

[1] (ع س ج 101/6)

[2] (ك ن ج) 176/6

[3] (ع ل ج) 109/6–110

[4] محمد، حاج هني. تقنيات التعريف في المعاجم المدرسية6

[5] (ح ج ج) 460/5

[6] (ب ن ج) 429/5

خواصه أنه يُقَوِّي اللِّثَّةَ، ويُسَكِّنُ وَجَعِ الأسْنانِ، وله منافعُ غير ذلك مذكورة في دواوين الطب".[1]

نلحظ أن التعريف المصطلحي يركز على بيان جنس اللفظ، وينتقل إلى استخداماته ومنافعه وأهم خواصه التي تجعله صالحا لتحقيق تلك المنافع، فهو تعريف يُفيد من خصائص التعريف المنطقي، ولكنه لا يقف عند حدود الدلالة الذاتية للفظ، وإنما يشمل مع ذلك الجانب العملي لاستخدام اللفظ في مجاله العلمي.

. ومن الأمثلة التي يظهر ذلك فيها واضحًا قوله: "الأَمْلَجُ: دَواءٌ، فارسيٌّ مُعَرَّب أَمْلَه، أَجْوَدُهُ الأسوَدُ، باردٌ في الدَّرَجَة الثانية، وهو يابِسٌ بلا خلافٍ، وهو قابِضٌ، يُسَوِّدُ الشَّعْرَ ويُقَوِّيهِ، باهِيّ، مُسْهِلٌ للبَلْغَمِ، مُقَوٍّ للقَلب، والعَصَبِ والعَيْنِ والمَعِدَة، وسَقَطَتْ هذه من بعض النُّسَخِ، وفي بعضها، (المَقْعَدَة) بدل المَعِدَة، وهو -أيضًا- صحيحٌ؛ لأنه يَشُدُّها: ويُشَهِي الطَّعامَ، ويَنْفَع من البَوَاسير، ويُطْفِئ حرارةَ الدَّم؛ كذا في طيب الأشباح لابن الجوزي".[2]

فيبتدئ الزبيدي التعريف بذكر وظيفته فهو دواء وبعض صفاته (يابس ومنه الأسود) ويسهب في ذكر منافعه، ويحيل إلى المصدر الطبي الذي أخذ عنه التعريف.

وأحيانًا لا يذكر جنس اللفظ ويكتفي بذكر منافعه، والإحالة إلى كتب الطب، يقول: "البَنَفْسَجُ (م)، شَمُّهُ رَطْبًا يَنْفَعُ المَحْرورينَ، وإدامَةُ شَمِّهِ يُنَوِّمُ نَوْمًا صالِحًا، ومُرَبّاهُ يَنْفَعُ مِنْ وَجعِ ذاتِ الجَنْبِ وذاتِ الرِّئَةِ وهو نافِعٌ للسُّعالِ والصُّداعِ، وتفصيلُهُ في كتب الطب".[3]

. ومثله قوله: "البَلِيلَج بالفتح، معروفٌ، نافعٌ للمَعِدَة، إلى آخر ما ذَكَرَهُ الأطباء".[4]

فكلمة (معروف) في التعريف غامضة خاصة في مجال الطب والأدوية؛ لأن المصطلحات التي تعبر عنها غالبًا لا تكون شائعة في اللغة.

. ويمعِنُ الزبيدي في الإبهام عند تعريف اللفظ (الفُوذَنْج)، يقول: "الفُوذَنْج، بالضَّمِّ كبوشَنْج، هكذا مضبوطٌ في النُّسَخِ: نَبْت مُعَرَّب عن بُوذِينَه، وهو معروف عند الأطباء".[5]

فالزبيدي يضبط منطوق اللفظ بذكر مثاله، ويعرفه تعريفًا مقتضبًا غامضًا بأنه نبتٌ ومعروف عند الأطباء وأنه ليس عربيًّا.

ويعرف الزبيدي **مصطلحًا عروضيًّا** وهو (الخرُوج) فيما أورده عن الخليل: "قال الخليل بن أحمد: الخروجُ: الألف التي بَعْدَ الصِّلَة في الشِّعْر، وفي بعض الأمهات: في القافية، كقول لبيد:

عَفَتِ الديارُ مَحَلُّها فَمُقامُها

فالقافية هي الميم والهاء بعد الميم هي الصلة؛ لأنها اتصلت بالقافية، والألف التي بعد الهاء هي الخروج".[6]

. ولفظ (الهَزَج) يدخل ضمن المصطلحات العروضية التي ذكرها الزبيدي في قوله: "كلٌّ كلام مُتدارِك مُتقارِبٍ في خِفَّة: هَزَجٌ. والجمع أَهْزاجٌ. وبه سُمِّيَ، وقيل: سُمِّيَ هَزَجًا تَشْبيهًا بِهَزَجِ الصوت؛ قاله الخليل. وقيل: لِطيبِهِ؛ لأن الهَزَجَ من الأغاني. وقيل غير ذلك. والهَزَجُ: جِنْسٌ، وفي بعض نُسَخِ الصحاح: نَوْعٌ من العَروض، وهو مَفاعيلُن مفاعيلُن على هذا البناء كُلِّهِ أَرْبَعَةُ أَجْزاءٍ، سُمِّيَ بذلِكَ لِتَقارُبِ أَجْزائه، وهو مُسَدَّس الأصل حَمْلًا على

---

[1] (ج ر م ا ز ج) 454/5
[2] (م ل ج) 218/6
[3] (ب ن ف س ج) 430/5
[4] (ب ل ج) 429/5
[5] (ف ذ ج) 142/6
[6] (خ ر ج) 514/5

صاحِبَيْهِ في الدائرة، وهما الرَّجَزُ والرَّمَل، إذ تركيب كلِّ واحدٍ منهما من وَتَدٍ مجموعٍ وسببين خفيفين".[1]

فتعريف الزبيدي تفصيلي يربط المصطلح بمعناه اللغوي ويفصل القول في معناه العروضي.

ومصطلح (الخروج) ليس خاصًّا بالعروض، بل إنه يدخل ضمن **المصطلحات النحوية**، يقول الزبيدي: "الخروج عند أئمة النحو، هو النصب على المفعولية، وهو عبارة البصريين؛ لأنهم يقولون في المفعول هو منصوب على الخروجِ، أي: خروجه من طَرَفَيِ الإسنادِ وعُمْدَتِهِ، وهو كقولهم له: فَضْلَةٌ، وهو محتاجٌ إليه".[2]

. ويختلف استعمال مصطلح (الجمع) عند اللغويين عن أهل النحو والصرف، يقول الزبيدي: "نقل شيخنا عن شروح الكافية والتسهيل: أنَّ لفظ حَجِيج اسمُ جَمْعٍ، والمصنِّفُ كثيرًا ما يُطْلِقُ الجَمْعَ على ما يكون اسمَ جمعٍ أو اسم جِنْسٍ جَمْعيّ؛ لأن أهل اللغة كثيرًا ما يريدون من الجمع ما يدلُّ لفظُهُ على جمع كهذا، ولو لم يكنْ جمعًا عند النُّحاةِ وأهل الصَّرف".[3]

. وعرض الزبيدي لمصطلح (خَرَاج) وهو **مصطلح فقهي**. وبَيَّن أصله اللغوي وتتبع معناه في الشرع، "قال الزجاج: الخراج: الفيء. والخَرْج: الضريبة والجزية، وقرئ: (أم تَسْألهم خراجًا) وقال الفراء: أم تسألهم أجرًا على ما جِئتَ به، فأجر ربك وثوابه خير. وهذا الذي أنكره شيخنا في شرحه وقال: ما إخاله عربيا، ثم قال: وأَمَّا الخَراج الذي وَظَّفَهُ سيدنا عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– على السَّواد وأرضِ الفيء فإن معناه الغَلَّةُ –أيضًا– لأنه أمر بمساحة السواد ودَفْعِها إلى الفلاحين الذين كانوا فيه على غَلَّةٍ يُؤَدونَها كل سنة، ولذلك سُمِّيَ خراجًا، ثم قيل بعد ذلك للبلاد التي افْتُتِحَتْ صُلْحًا ووُظِّفَ ما صولِحوا عليه على أراضيهم: خَراجِيَّة؛ لأن تلك الوظيفة أَشْبَهَت الخَرَاجَ الذي أُلْزِمَ الفلاحون، وهو الغَلَّة؛ لأن جملة معنى الخراج الغَلَّة، وقيل للجزية التي ضُرِبَتْ على رقاب أهل الذِّمَّة: خَرَاجٌ؛ لأنه كالغَلَّةِ الواجبة عليهم".[4]

فالخراج بمعنى الغَلَّة المتفق عليها مقابل أمان أهل الذمة، وعَيْشِهم تحت ظل الدولة الإسلامية، وهو معنى انحدر مما التزم به الفلاحون لقاء ما أخذوه من مساحة السَّواد وزراعتها، والانتفاع بها.

ولفظ (الحَجّ) من المصطلحات الفقهية التي ورد ذكرها في قول الزبيدي: "في اللسان: الحَجُّ: قَصْدُ التوجُّه إلى البيتِ بالأعمال المشروعة فرضًا وسُنَّة، تقول: حَجَجْتُ البيتَ أَحُجُّهُ حَجًّا، إذا قَصَدْتَهُ، وأَصْلُهُ من ذلك. وقال بعض الفقهاء: الحَجُّ: القَصْدُ، وأُطْلِقَ على المَناسِك؛ لأنها تَبَعٌ لقَصْدِ مكَّة، أو الحَلْق، وأُطْلِقَ على المناسكِ؛ لأنها تمامَها به، أو إطالة الاختلاف إلى الشيءِ، وأُطْلِق عليها لذلك. كذا في شرح شيخنا".[5]

المبحث الثاني: الطرق المساعدة على التعريف عند الزبيدي، وتشتمل على:

المطلب الأول: ذكر سياقات الكلمة:

ومما يدخل في ذلك ذكر اللفظ المُعَرَّف في جملة اسمية أو فعلية، وتعريفه من خلال موضعه فيها. ويكثر ذلك في المداخل الفعلية التي يبدأ فيها الزبيدي النص المعجمي بفعل، ويذكر معناه مثل: "سَمُجَ الشيء، بالضم، كَكَرُمَ يَسْمُجُ سَماجَة: قَبُحَ، ولم يَكُنْ فيه مَلاحَة".[6]

. وتكثر الاستعانة بالسياق اللغوي في تثبيت المعنى وتأكيد التعريف الذي ساقه الزبيدي للفظ؛ وذلك بذكر سياقاته في جملٍ وتراكيب يتحقق المعنى فيها بشكل

---

[1] (هـ ز ج) 277/6–278
[2] (خ ر ج) 522/5
[3] (ح ج ج) 461/5
[4] (خ ر ج) 509/5–510
[5] (ح ج ج) 461/5
[6] (س م ج) 44/6

واضح، ولنأخذ مثالًا على ذلك في مادة (ع م ج)، يقول الزبيدي: "عَمَج: التَوَى في الطريق يَمْنَةً ويَسْرَة ... يقال: عَمَجَ في سَيْرِهِ إذا سار في كل وجهٍ، وذلك من النشاط كتَعَمَّجَ. والتَّعَمُّج: التَّلَوِّي في السَّيْر والاعوجاج. وتَعَمَّجَ السيلُ في الوادي: تَعَوَّجَ في مَسيرِهِ يَمْنَةً ويَسْرَةً ... وتَعَمَّجَت الحيَّة: تَلَوَّت".[1]

. ويزيد الزبيدي من اهتمامه بالسياق اللغوي فيبدأ تعريفه لألفاظ مادة (ل ب ج) بذكر اللفظ في جملة، ويفسر معناه من خلال موضعه من التركيب يقول: "لَبَجَ بِهِ الأَرْضَ ولَبَطَ: صَرَعَهُ ورماه وجَلَدَ به الأَرْضَ. ولَبَجَهُ بالعَصا: ضَرَبَه، وقيل: هو الضَّرْبُ المُتتابِعُ فيه رَخاوَةٌ. ولَبَجَ البعير بنفسه: وَقَعَ على الأرض".[2]

فنجد اللفظ (لبج)يدل على معاني (الرمي، والضرب المتتابع، والوقوع على الأرض) في سياقات متنوعة لا يظهر معنى اللفظ إلا من خلالها.

. ومن السياق اللغوي ما أورده الزبيدي في لفظ (الهمج) في قول أبي محرز المُحاربي:

قد هَلَكَت جارَتُنا من الهَمَجْ

وإنْ تَجُعْ تَأْكُلْ عَتودًا وَبَذَجْ

قال ابن خالويه: الهمج هنا: الجوع. قال: وبه سُمِّيَ البَعوض؛ لأنه إذا جاعَ عاش، وإذا شَبع مات".[3]

فلفظ الهمج يعبر في سياقه اللغوي من البيت على الجوع، وأشار ابن خالويه إلى السياق اللغوي بقوله (هنا) أي دلالته داخل السياق التركيبي للبيت.

. وفي تعريف اللفظ (سَلَجان)، يقول: "السَّلَجان: الأكل السريع. ومنه المَثَل: (الأَخْذُ سَلَجان، والقضاءُ لِيَّان) أي: إذا أَخَذَ الرَّجُل الدَّيْنَ أَكَلَهُ، فإذا أراد صاحب الدَّين حَقَّهُ لَوَاهُ بِه، أي مَطَلَهُ".[4]

فنلحظ أن تعريف اللفظ بعبارة (الأكل السريع) بَيَّنَها توظيف الكلمة في المثل، وتحديد معناها من خلاله بحيث أصبحت قريبة المعنى معبرة عن مقصود المثل، من خلال المقارنة بين الأخذ واسترداده.

. ومن مواضع الاستعانة بالسياق اللغوي في صياغة تعريف اللفظ قول الزبيدي: "عَسِجَ المالُ كَفَرِحَ: مَرِضَتْ –التأنيث لأن المراد من المال الإبلُ خاصَّةً– من رِعْيَتها".[5]

فلفظ (المال) خُصِّصَ في سياقه بمعنى الإبل؛ لأن المال يدل على معانٍ متعددة منها الإبل وهو المقصود في الاستعمال (عَسِجَ المال) لذلك جاء التعريف للفظ (عسج) بأنه (مَرِضَت) والتاء دالة على الإبل.

. ومن الدلالة الاجتماعية التي يُسْتعان بها في توضيح المعنى وبيان الفروق الدلالية بين الألفاظ، قول أبي عبيدة في الفرق بين (الزُّجّ، والسِّنان) "إنَّ الزُّجَّ ليس يُطْعَنُ به، إنما يُطْعَن بالسِّنان، فمن أبى الصُّلْح –وهو الزُّجُّ الذي لا طعن به– أُعْطِيَ العَوالِيَ– وهي التي بها الطَّعْنُ. قال خالد بن كلثوم: كانوا يستقبلون أعداءهم إذا أرادوا الصُّلْح بِأَزِجَّةِ الرِّماح، فإذا أجابوا إلى الصُّلْح وإلا قَلَبُوا الأَسِنَّة وقاتلوهم".[6]

ويبين ابن سيده دلالة الزج والسنان بقوله: "الزُّجّ الحديدة التي تُرَكَّب في أسفل الرمح، والسنان يُرَكَّب عالِيَتَهُ. والزُّج يُرْكَزُ به الرمح في الأرض، والسِّنان يُطْعَن به".[7]

ويستثمر المتكلم الفرق بين دلالة اللفظين في التعبير عن موقف الصلح والحرب.

---

[1] (ع م ج) 113/6

[2] (ل ب ج) 177/6–178

[3] (ب ذ ج) 414/5 ومادة (هـ م ج) 283/6

[4] (س ل ج) 42/6

[5] (ع س ج) 102/6

[6] (ز ج ج) 7/6

[7] (ز ج ج) 6/6

. وتحديد الغرض من البيت المستشهد به على المعنى يدخل ضمن سياق الحال، ومنه قول الزبيدي: "شُرِّجَ اللَّحْمُ: خالَطَهُ الشَّحْم ... قال أبو ذؤيب يصف فرسًا:

قَصَرَ الصَّبُوحَ لها فَشُرِّجَ لَحْمُها بالنَّيِّ فَهْيَ تَثُوخُ فيها الإِصْبَعُ

أي خُلِطَ لحمُها بالشَّحْم. وتَشَرَّج اللحم بالشحم: تداخل".[1] فتعريف الاستعمال بقوله: (خالطه الشحم) اتضح أكثر من خلال دلالة الاستعمال في الشاهد، وما يوحي به سياق الحال في قوله (يصف فرسا)، ولعل هذا المعنى لا يبعد عن المعنى المحوري للمادة وهو (التداخل والاختلاط)، يقول ابن فارس: "الشين والراء والجيم أصل منقاس يدُلُّ على اختلاط ومداخلة".[2]

. ومن مواضع سياق الحال وفهم معنى اللفظ من خلاله، قول الزبيدي: "عاجَ يعوج إذا عَطَفَ. والعِوَجُ في الأرض: أن لا تستوي ... وقال شَمِر: قال زيدُ بنُ كُثْوَةَ: من أمثالهم: (الأيامُ عُوجٌ رَوَاجِعُ)، يقال ذلك عند الشماتة، يقولُها المَشْموتُ به، أو تُقالُ عنه، وقد تُقال عند الوَعيدِ والتَّهَدُّدِ".[3]

. ومن سياق الحال أن يكتسب اللفظ معنى اجتماعيًّا يتعلق بالعرف والعادات؛ كإطلاق كلمة (نافجة) على البنت، يقول الزبيدي: "كانت العرب تقول في الجاهلية للرجل إذا وُلِدَتْ له بِنْتٌ: هَنيئًا لك النَّافِجَةُ، أي البِنْتُ، وإنَّما سُمِّيت بذلك لأنها تُعَظِّمُ مالَ أبيها، وذلك أَنَّهُ يُزَوِّجُها فَيأْخُذُ بمَهْرِها من الإبل فَيَضُمُّها إلى إِبِلِه فَيَنْفُجُها، أي يَرْفَعُها".[4]

المطلب الثاني: ذكر الشواهد على صحة التعريف:

يعد الاستشهاد من أهم الطرق المساعدة في تعريف اللفظ؛ لأنه يسهم في إيضاح الدلالة من خلال استعمال اللفظ في سياق محدد.

تنوعت الشواهد على صحة المعنى وتتبع استعمالات اللفظ في اللغة العالية من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والأمثال.

فمن مواضع ورود اللفظ المُعَرَّف في السياق القرآني قوله: "بَهجَ النبات بالكسر فهو بَهِيج: حَسُنَ، قال تعالى: ﴿من كل زوج بهيج﴾ أي: من كلِّ ضربٍ من النباتِ حسنٍ ناضِرٍ". ويردف بذكر اللفظ في حديث شريف بقوله: "وعن أبي زيد: بَهيجٌ: حَسَنٌ، وقد بَهُجَ بَهاجَةً وبَهْجَةً، وفي حديث الجنة: (فإذا رأى الجَنَّة وبَهْجَتَهَا) أي حُسْنَها وحُسْنَ ما فيها من النعيم".[5]

فقد دَعَّم الزبيدي تعريفه الترادفي للفظ بذكره في آية قرآنية وحديث شريف يدل فيه على معنى الحُسْن.

. ويُعَرِّف الزبيدي اللفظ في الاستعمال العربي بعبارة شارحة، ويرد معنى اللفظ في آية قرآنية إليه، يقول: "الحَرَج: المَوضِعُ الكثيرُ الشَّجَر الذي لا تَصِلُ إليه الرَّاعية، وبه فَسَّر ابن عبَّاس –رضي الله عنهما– قوله عز وجل: ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ قال: وكذلك الكافر لا تصلُ إليه الحكمة كالحَرِج، كَكَتِف. وحَرِجَ صَدْرُهُ يَحْرَجُ حَرَجًا: ضاقَ فلَم يَنْشَرِحْ لخير، فهو حَرِجٌ وحَرَجٌ".[6] ونلحظ أن التعريف يشتمل على معنى حسي يمثل الدلالة الأصلية للفظ (الحرج) وانتقل في سياقه القرآني إلى دلالة معنوية وهي عدم انشراح الصدر وضِيقه.

. ويورد الزبيدي بعد تعريف اللفظ بألفاظ مفردة معطوفة تتكامل لتصوير جوانب المعنى – جملة قرآنية تشتمل على اللفظ المعرَّف، يقول: "وقد هَاجَ البَقْلُ فهو هائِجٌ وهَيْجٌ: يَبِسَ واصْفَرَّ وطالَ. وفي التنزيل: ﴿ثم يَهِيجُ فتراه مصفرًّا﴾ وهاجَتِ الأرضُ هَيْجًا وهَيَجَانًا: يَبِسَ بَقْلُها".[7]

---

[1] (ش ر ج) 61/6–62

[2] ابن فارس، مقاييس اللغة (ش ر ج) 268/3

[3] (ع و ج) 128/6

[4] (ن ف ج) 246/6

[5] (ب ه ج) 431–432 والآية في سورتي [الحج5 وق7]

[6] (ح ر ج) 473/5 والآية في سورة [الأنعام 125]

[7] (ه ي ج) 288/6–289 الآية في سورة [الزمر 21]

. أما مواضع الشاهد من الحديث الشريف فيذكر الزبيدي حديثا بعد تعريفٍ بالترادف وبالعبارة للفظ، وذلك نصه: "البَذَجُ، مُحَرَّكَةً: الحَمَلُ، وقيل: هو أَضْعَفُ ما يَكونُ من الحُمْلانِ، وفي الحديث: (يُؤْتَى بابنِ آدَمَ يَوْمَ القيامَةِ كَأَنَّهُ بَذَجٌ، من الذُّلِّ)".[1]

. ويعرف الزبيدي اللفظ تعريفًا مجازيًّا ويورد احتمالات نطق اللفظ في الحديث بما يسمح به شكله الكتابي، يقول: "من المجاز: البَهْرَجَةُ: أنْ يُعْدَلَ بالشيءِ عن الجادَّةِ القاصدَة إلى غيرها. وفي الحديث: (أَنَّهُ أُتِيَ بِجِرابِ لُؤْلُؤٍ بَهْرَجٍ) أي رَدِيءٍ قال: وقال القُتَيْبِي، أَحْسَبه بجِرابِ لُؤْلَؤٍ بُهْرِجَ، أي عُدِلَ به عن الطَّرِيقِ المَسْلُوكِ خَوْفًا مِن العَشَّارِ".[2]

. ويتفرد الحديث بتسمية جديدة للسيف مبنية على الشَّبَه الدلالي، يقول الزبيدي: "ومن المجاز: اللُّجّ السَّيْف، تشبيهًا بلُجِّ البحر. وفي حديث طَلْحَة بن عبيد الله: (إنهم أدخلوني الحَشَّ وقَرَّبوا فوَضَعُوا اللُّجَّ على قَفَيَّ) قال ابن سيده: فأَظُنُّ أنّ السيف إنما سُمِّيَ لُجًّا في هذا الحديث وَحْدَهُ. وقال الأصمعيّ: نُرَى أن اللُّجَّ اسمٌ يُسَمَّى به السيفُ، كما قالوا: الصَّمْصامَةُ، وذو الفَقَار ونحوه. قال: وفيه شَبَهٌ بلُجَّة البحر في هَوْلِهِ. ويقال: اللُّجّ: السيف، بلغة طَيِّئ. وقال شَمِرٌ. قال بعضهم: اللُّجّ: السيف بلغة هذيل وطوائف من اليمن".[3]

فابن سيده يرد اللفظ إلى الحديث، ويظنه أول استعمال للفظ في معنى السيف إلا أن بعضهم ينسب المعنى إلى لهجة عربية سابقة لما جاء في الحديث.

. ويستنبط الزبيدي من حديث شريف معنى مخالفًا لتعريف اللفظ، يقول: "التَّحْديج: شِدَّة النظر بعد روعةٍ وفَزْعَةٍ... روي عن ابن مسعود أنه قال: (حَدِّث القوم ما حَدَجوكَ بأبصارِهم) أي ما أَحَدُّوا النظر إليك، يعني ما داموا مُقْبِلِين عليك، نَشِطينَ لسماع حديثك، يشتهون حديثك، ويَرْمون بأبصارهم، فإذا رأيتَهم قد مَلُّوا فَدَعْهُم. قال الأزهري: وهذا يدل على أن الحَدْجَ في النظر يكون بلا رَوْعٍ ولا فَزَع".[4]

فاللفظ في الحديث لا يحمل معنى (الروعة والفزع) لذلك كان دلالة اللفظ على شدة النظر أوفى بالتعريف والقيد الدلالي فيه ينقضه دلالة اللفظ في الحديث.

. وأحيانًا يَتْبَع التعريف ذكرَ اللفظ المُعَرَّف في شاهد شعري للاحتجاج على المعنى وزيادة إيضاحه وبيانه من ذلك قول الزبيدي: "بَجَّ: شَقَّ يقال: بَجَّ الجُرْحَ والقُرْحَة يَبُجُّها بَجًّا: شَقَّها، وكل شَقٍّ بَجٌّ، قال الراجز:

بَجَّ المَزادِ مُوكَرًا مَوْفُرَا "[5]

فقد عَرَّف الزبيدي اللفظ (بَجَّ) بلفظ مرادف وجعله الدلالة الأصلية للفظ فكل شَقٍّ يمكن إطلاق كلمة (بَجّ) عليه والعكس كذلك فالدلالة متبادلة بين اللفظين، وأكَّد المعنى بذكر لفظ (بَجَّ) في قول الراجز.

. وفي موضع آخر لمادة (ب ج ج) استخدم الزبيدي الشاهد الشعري في تدعيم المعنى المستدرك على الفيروزأبادي، ويتضح ذلك في قوله: "ومما يستدرك عليه: بَجَّهُ بَجًّا: قَطَعَهُ، عن ثَعْلَب، وأنشَد:

بَجّ الطبيبِ نائطَ المَصْفورِ".[6]

ولا نرى تباعدًا بين دلالة القطع والمعنى الأصلي للفظ (بَجَّ) وهو الشق، فالقطع يحمل معنى الشق.

. يُعَرِّف الزبيدي اللفظ بمرادفه وبعبارة قصيرة، ويحتج للمعنى بالشعر، يقول: "البَهْرَجُ، بالفتح: الباطلُ، والرديء من كلِّ شيءٍ، قال العجاج:

وكانَ ما اهْتُضَّ الجِحافُ بَهْرَجَا

---

[1] (ب ذ ج) 414/5

[2] (ب ه ر ج) 433/5

[3] (ل ج ج) 181/6

[4] (ح د ج) 471/5-472

[5] (ب ج ج) 409/5

[6] (ب ج ج) 411/5

أي باطلًا".[1]

فدلالة لفظ (بهرج) على الباطل واردة في قول العجاج، لذلك اختارها الزبيدي لتمثل ركيزة المعنى الذي يعبر عنه اللفظ. أما المعنى الثاني وهو الرديء من كل شيء فتابع للمعنى الأول من جهة الوصف، فالباطل رديء في كل أحواله.

. ويذكر الزبيدي معنى فرعيًّا للفظ، ويحتج له ببيت من الشعر، يقول: "بَعَجَهُ أي البَطْنَ بالسكينِ كمنَعَه يَبْعَجُهُ بَعْجًا: شَقَّهُ فَزَالَ ما فيه من مَوْضِعِهِ وبَدَا مُتَعَلِّقًا ... ورَجُلٌ بَعِجٌ، ككَتِفٍ: ضَعِيفٌ، كَأَنَّهُ مَبْعُوجُ البَطْنِ من ضَعْفِ مَشْيِهِ، قال الشاعر:

لَيْلَةَ أَمْشِي على مُخاطَرَةٍ مَشْيًا رُوَيْدًا كَمِشْيَةِ البَعِجِ"[2]

فتصور معنى الرجل البَعِج مرتبط بمعناه الأصلي، وكأن ذلك الرجل مشقوق البطن لا يستقر ما فيها على وضعه الأول فهو يجر أجزاء بطنه المُعَلَّقة فيثقل عليه مواصلة المشي.

. ويحتاج انتقال الدلالة إلى استشهاد على صحة المعنى الجديد، يقول الزبيدي: "البائج: عِرْقٌ في باطن الفَخِذِ، قال الراجز:

إذا وَجِعْنَ أَبْهَرًا أو بائِجًا

... وقال ابن سيده: البائج: عِرْقٌ محيطٌ بالبدنِ كله، سُمِّيَ بذلك لانتشاره وافتراقه".[3]

نلحظ أن الدلالة الجديدة للفظ تبعد عن المعنى الأساسي الذي ذكره الزبيدي وهو (الإعياء) ولكن إذا نظرنا للمعنى من جهة أن الإعياء يشمل البدن كله كما ينتشر البائج في البدن كله لوجدنا رابطًا دلاليًّا بينهما.

. ومن مصادر الاحتجاج على صحة المعنى المَثَل، أورد الزبيدي: "في التهذيب: تَرْجٌ مَأْسَدَة بناحيةِ الغَوْر، ويقال في المَثَل: (هو أَجْرَأُ من الماشي بِتَرْجٍ)؛ لأنه مَأْسَدَة".[4] فاللفظ (تَرْج) يعبر عن موضع الأسد، وقد استشهد الأزهري على صحة هذا المعنى بمثل يدل فيه اللفظ على المَأْسَدة.

. ومن الاستشهاد باستعمال عربي على معنى اللفظ المُعَرَّف قول الزبيدي: "المُبَهْرَج من الدماءِ: المُهْدَر، ومنه قول أبي مِحْجَن الثقفي لابن أبي وقاصٍ –رضي الله عنهما– (أمَّا إذ بَهْرَجْتَني فلا أَشْرَبها أبدًا) يعني الخمر أي: أَهْدَرْتَني بإسقاط الحَدِّ عَنِّي".[5]

وأورد الزبيدي تعريفًا في صدر المادة المعجمية (ب ه ر ج) للفظ (بهرج) بأنه "الباطل والرديء من كل شيء".[6] ولا يبعد معنى الإهدار عن هذا المعنى الأصلي لأن لفظ المبهرج قُيِّد استعماله بالدماء فأصبحت دلالته على الإهدار مناسبة للمقيد الدلالي (الدماء).

و"من القضايا التي تتصل بالتعريف المعجمي قضية المستوى الاستعمالي للكلمات؛ فالمعجم سجل حافل بشتى أنواع اللهجات، بل إنه في الواقع يستمد رصيده من هذه المتنوعات اللهجية في المجتمع. فاللغة المثالية التي يتساوى فيها أعضاء المجموعة اللغوية نطقًا، وبنية، ودلالة، وتركيبًا، تعتبر استثناء لا قاعدة".[7]

. ومنه الرجوع إلى لهجة عربية في قول الزبيدي: " قال الأزهري: نَعِجَ بمعنى سَمِنَ حَرْفٌ صحيح، ونَظَرَ إليَّ أعرابيٌّ كان عهدُهُ بي وأنا ساهِمُ الوجهِ ثم رآني، وقد ثابَتْ إليَّ نفسي فقال: نَعِجْتَ أبا فلانٍ بعدما رأيتك كالسَّعَفِ اليابِس. أراد سَمِنْت وصَلَحْتَ".[8]

---

[1] (ب ه ر ج) 432/5
[2] (ب ع ج) 423/5
[3] (ب و ج) 435/5
[4] (ت ر ج) 437/5
[5] (ب ه ر ج) 433/5
[6] (ب ه ر ج) 432/5
[7] جيلالي، حلام. تقنيات التعريف 315
[8] (ن ع ج) 243/6

فاعتمد الأزهري على قول الأعرابي في بيان المقصود باستعمال اللفظ الذي لا يبعد عن تعريف الزبيدي للفظ (نَعَجَ) في بداية المادة المعجمية (ن ع ج) وهو الابيضاض الخالص من حيث إن السِمَن من المظاهر المبهجة للعربي الذي كان يعيش في أرض قاحلة خالية من الترف والنعيم.

. وينسب الزبيدي معنى اللفظ إلى لهجة هُذَيل فيقول: "الشَّبَج، مُحَرَّكَةً: البابُ العالي البناءِ، هُذَلِيَّة. قال أبو خِراشٍ:

ولا والله لا ينجيك درعٌ مُظاهَرَةٌ ولا شَبَجٌ وَشِيدُ"[1]

. ويُقَيِّم الزبيدي اللفظ بنسبته إلى لغة مرغوب عنها، يقول: "ثَحَجَهُ، كَمَنَعَهُ وسَحَجَه، إذا جَرَّه جَرًّا شديدًا، قاله الأزهريّ. وثَحَجَهُ برجلِهِ ثَحْجًا: ضَرَبَهُ، لغةٌ مَهْرِيَّة مرغوبٌ عنها، كذا في اللسان".[2]

ذلك كلُّ ما أورده في مادة (ث ح ج) ونلحظ أن الجر الشديد نوعٌ من الضرب، واللفظ مهجور لانتمائه إلى اللغة المهرية.

. وشيوع اللفظ في الاستعمال ورصد دلالته على ألسنة العامة من جوانب التعريف، أورد الزبيدي: "الحَنَّاج كَكَتَّان: المُخَنَّث. قال أبو عبيدة: وابْتَذَلَتِ العامَّةُ هذه الكلمة فَسَمَّت المُخَنَّث حَنَّاجًا؛ لتلوّيه، وهي فصيحةٌ".[3] ولفظ الإحناج بمعنى التَّلَوِّي والإمالة، لهذا جاء إطلاق العامة على المخنَّث اللفظ (حَنَّاج).

المطلب الثالث: الشرح التمثيلي أو التشبيهي:

يقول الفارابي: "إن الشيء متى تُخُيِّلَ شبيهُهُ سهل تصور الشيء نفسه، من قِبَل أنَّ خيال الشيء في النفس على مثال خيال شبيهه. والشيئان قد يشتبهان بأن يشتركا في أمر واحد يؤخَذ فيهما جميعًا معًا، ويشتبهان بأن يتناسبا نِسَبًا متشابهة. مثال ذلك أن نسبة الربان إلى المركب كنسبة قائد الجيش إلى الجيش، وكنسبة مدبِّر المدينة إلى المدينة. فقائد الجيش ومدبِّر المدينة والربّان يتشابهون بتشابه نِسَبِهم".[4]

وتقترب هذه الوسيلة المساعدة للتعريف مما سماه د.أحمد مختار عمر التعريف الظاهريostensive definition أو التمثيل الخارجي الذي يعطي مثالًا أو أكثر من العالم الخارجي، مثل: الأزرق بأنه اللون الذي يشبه لون السماء حيث لا يكون في الأفق سحاب، والأصفر يشبه لون الليمون، والأحمر الذي يشبه لون الدم.[5]

وضابط التعريف التمثيلي أو التشبيهي في البحث أن يذكر الزبيدي كلمة مثل أو شبه أو ما يماثلها في التعريف لإثبات علاقة التشابه اللغوي.

ومن أنواعه أن يثبت الزبيدي الشبه بينهما إلا أنه يذكر فرقًا دلاليًّا، جاء في التاج: "المَجُّ والمُجاج حَبٌّ كالعَدَس إلا أنه أشدُّ استدارة منه. قال الأزهري: هذه الحَبَّة التي يقال لها الماشُ والعرب تسميه الخُلَّرَ والزِّنَّ وصَرَّحَ الجوهري بتعريبه، وخالفه الجواليقي. وقال أبو حنيفة: المَجَّة: حَمْضَةٌ تُشْبِهُ الطَّحْماءَ غيرَ أنها أَلْطَفُ وأَصْغَر".[6]

. ومن أمثلة التعريف التشبيهي قول الزبيدي: "العَيْجُ: شِبْهُ الاكتراث. وقال أبو عمرو: العِيَاجُ: الرُّجُوعُ إلى ما كُنْتَ عليه. ويقال: ما أَعِيج به عُوُوجًا. وقال: ما أَعيجُ به عُيوجًا: أي ما أَكْتَرِثُ له ولا أُبالِيه".[7]

يعتمد الزبيدي على وجود شبه بين المُعَرَّف ولفظ التعريف، وأنه يتخذ من علاقة الشبه مسوغًا للتعريف

---

[1] (ش ب ج) 6/53-54

[2] (ث ح ج) 5/447

[3] (ح ن ج) 5/492

[4] الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق 88

[5] ينظر: عمر، أحمد مختار. المعجم والدلالة نظرة في طرق شرح المعنى، مجلة المعجمية، ع 12-13ص 165-166

[6] (م ج ج) 6/202

[7] (ع ي ج) 6/130

وأغلب أمثلته من قبيل تشبيه لفظ بلفظ، وأحيانًا بعبارة شارحة.

يقول الزبيدي: "الكُنْدُوجُ، بالفتح: شِبْهُ المَخْزَنِ. وفي المصباح: وضُمَّت الكافُ؛ لأنه قياس الأبنية العربية. وهي الخِزانة الصغيرة مُعَرَّبُ كَنْدُو".[1]

. وكذلك في قوله: "الحَدَجَة مُحَرَّكَة: طائر يُشْبِهُ القَطَا".[2]

. ومن أمثلته في تقريب المعنى عن طريق إثبات شبه بينه وبين مفهوم اجتماعيًّا، قوله: "نَشَجَ الباكِي يَنْشِجُ، بالكسر، نَشْجًا ونَشيجًا إذا غُصَّ بالبكاءِ في حَلْقِهِ من غير انتحابٍ. وقال أبو عبيد: النَّشيجُ مثل بكاءِ الصَّبيّ إذا ضُرِبَ فلم يَخْرُجْ بكاؤه ورَدَّدَهُ في صدره".[3]

. ونجده –أحيانًا– يمثلُ جزءًا من التعريف ولاحقة يُقْصَدُ بها توضيح المعنى عن طريق التشبيه والتمثيل، يقول الزبيدي: "الخَبْعَجَة، بالموحدة بعد الخاء، قال الأزهري: مِشْيَة مُتَقارِبَةٌ كَمِشْيَةِ المُريب، قال ابن سيده: فيها قَرْمَطَةٌ وعَجَلَةٌ".[4]

فالتشابه هنا وسيلة لإيضاح الدلالة من خلال إثبات علاقة التشابه بين المشبه به في التعريف وبين اللفظ المُعَرَّف.

الخاتمة

نلاحظ تعدد أنواع التعريف عند الزبيدي. وهذا التنوع يشكل ثراء معرفيًّا ولغويًّا في بيان المعاني والدلالات إلا أنه لا يؤدي إلى تقرير منهج معجمي موحد في صياغة التعريف، وكيفية استثمار التعريفات المتنوعة في الكشف عن المعنى. لذلك اختلفت نسبة ورود أنواع التعريفات بين الشيوع والندرة فوجدنا التعريف بالمرادف أكثر التعريفات شيوعًا في باب الجيم.

. والمعنى اللغوي ليس معنيًّا بالتحديد الدقيق لمعنى اللفظ في مجال من مجالات العلوم؛ وإنما يعنى تمام العناية بالكشف عن معنى اللفظ في الاستعمال وفقًا للشواهد والأمثلة والسياقات التي يتحرك فيها اللفظ ويكتسب من خلالها مدلوله؛ فالوضوح وكشف الخفاء عن معنى اللفظ هو الوظيفة الأولى للمعجم، ومنه استمد تسميته إذ المعجم هو إزالة العجمة والخفاء عن معنى اللفظ.

. لم تكن تعريفات الزبيدي للفظ محصورة في الجانب اللغوي فحسب بل أورد تعريفات للألفاظ المستعملة في مجالات العلوم المختلفة كالطب والفقه والمنطق وعلم النبات.وهو يذكر تعريف اللفظ من مصادره المتخصصة.

. أظهرت الدراسة احتفاظ الزبيدي بتعريفات السابقين، وأحيانًا يجري عليها تعديلات، كما بيَّنت الدراسة غموض بعض التعريفات؛ لاحتوائها على بعض الكلمات التي تحتاج إلى توضيح، منها استخدام كلمة (معروف) في التعريف.

. ويستدرك الزبيدي على القاموس المحيط بإضافة استعمالات غفل عن ذكرها الفيروزأبادي، وإجراء تعديلات في التعريف وإحالات وَفقَ رؤيته وطريقته في توزيع الاستعمالات على المواد اللغوية المتقاربة في مكوناتها الصوتية.

. كشفت الدراسة تكامل البنية التعريفية عند الزبيدي فهو يولي الجانب الشكلي اهتمامًا كبيرًا لا سيما فيما يتعلق بالضبط الكتابي، ووزن اللفظ على مثاله، وتحققت فيه كثير من أنواع التعريف اللغوي بهدف توضيح المعنى، الكشف عن دلالة استعمالات اللفظ.

. ويُعَدُّ التأثيل وسيلة مهمة عند الزبيدي في تعريف اللفظ، حيث يورد أقوال اللغويين في التأثيل للفظ ويناقشها، ويبين رأيه في اشتقاق الاسم الأعجمي ورده إلى أصله، كما أنه –أحيانا– يصطنع جذرًا وهميًّا للفظ الأعجمي يسمح

---

[1] (ك ن د ج) 176/6

[2] (ح د ج) 471/5

[3] (ن ش ج) 239/6–240

[4] (خ ب ع ج) 502/5

بتفرده عن غيره من الجذور اللغوية، والاشتقاق منه والتصرف فيه على طريقة العرب في التعبير.

. استعان الزبيدي في استدراكاته على الفيروزأبادي بشواهد من الحديث الشريف والشعر العربي على المعنى، واتضح في معالجته للمعنى المستدرك أنه يشتمل على مكونات التعريف وأنواعه.

. ويستعين الزبيدي في تعريف اللفظ بسياقاته المتنوعة وبالشواهد التي يُذْكَر فيها فيورد اللفظ في جملة، ويفسر معناه من خلال التفاعل الدلالي لمكونات الجملة.

. ويوصي البحث بدراسة التعريفات وأنواعها في المعجم لتطوير معجم لغوي يواكب احتياجات العصر، ويتناسب مع متطلباته ومستجداته، ويسير وفق معايير الصناعة المعجمية.

المراجع

ابن تيمية، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني. الرد على المنطقيين. تحقيق/ عبد الصمد شرف الدين الكتبي، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1426هـ-2005م.

ابن سينا، أبو علي. الإشارات والتنبيهات. تحقيق/ سليمان دنيا. دار المعارف. مصر. ط3. 1983م

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق/عبد السلام هارون،دار الفكر. القاهرة.

الجرجاني، علي بن محمد الشريف. التعريفات. مكتبة لبنان، بيروت، طبعة 1985م.

الجيلالي، حلام. تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، اتحاد الكتاب العرب، دط، سنة 1999م

الحمزاوي، محمد رشاد. من قضايا المعجم العربي قديمًا وحديثًا. دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1986م.

الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني. تاج العروس من جواهر القاموس. الجزء الخامس، تحقيق/ مصطفى حجازي، والجزء السادس، تحقيق/ حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، سنة 1969م

الشدياق، أحمد فارس. الجاسوس على القاموس. دار النوادر، دمشق، سورية، الطبعة الأولى سنة2013م عن طبعة مطبعة الجوائب، استانبول سنة 1299م.

علي، محمد محمد يونس. علم التخاطب الإسلامي: دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص. دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان،ط1، 2006م.

عبد الجليل، عبد القادر. المدارس المعجمية دراسة في البنية التركيبية. دار الصفاء. الأردن. الطبعة الثانية. سنة 1435هـ. 2014م.

عضيمة، محمد عبد الخالق. المغني في تصريف الأفعال. دار الحديث. القاهرة. ط2. سنة1999م.

الفارابي، أبو نصر. الألفاظ المستعملة في المنطق. تحقيق/ محسن مهدي. دار المشرق، بيروت، لبنان، ط2، سنة 1982

مراد، إبراهيم. المعجم العربي العلمي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1993م.

. المجلات العلمية:

بعلبكي، رمزي منير. التأثيل المعجمي وموقع العربية بين الساميات، مجلة المعجمية، تونس، ع23، سنة 2007، ص 19-40

حمزة، سلام بزي. قضايا الدلالة في تعريف المقترضات المعجمية في المعجم العام العربي الحديث، مجلة المعجمية،تونس،ع18-**19سنة2003**ص**312.293**

خليل، حلمي. المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني. دراسة معجمية، مجلة المعجمية، تونس، ع14-15 سنة1999، ص97-134

دحماني، زكية السانح. الفروق بين التعريف الطبيعي والتعريف الرمزي، مجلة المعجمية، تونس، ع28-29، سنة2013م، ص 139-168

ديبوا، جان وكلود. التعريف في المعجم الترادف والترادف الجملي. ترجمة/ محمد البكري، مجلة الدراسات المعجمية. الجمعية المغربية للدراسات المعجمية. المغرب. ع3-4، يناير 2005م، ص 203-221

ريغ، دانيال. من الألفاظ إلى المعاني والعكس، مجلة المعجمية، تونس، ع5-6 سنة1990ص33-40

عبد العزيز، محمد حسن. مكونات التعريف في التراث العربي. مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، المغرب، ع9-10، يناير 2014، ص143-170

عمر، أحمد مختار. المعجم والدلالة نظرة في طرق شرح المعنى. مجلة المعجمية، تونس، ع 12-13، سنة 1997م، ص139-172

القاسمي، علي. الدلالة المعجمية بين المناطقة واللسانيين. مجلة المعجمية، تونس، ع18-19 سنة2003 ص267-275

محمد، حاج هني. تقنيات التعريف في المعاجم المدرسية العربية: قراءة وصفية نقدية في المنجز، مجلة المرتقى، المجلد1، ع1، سنة 2018، ص28- 47

مراد، إبراهيم. كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري بين المعجم العام والمعجم المختص مجلة المعجمية، تونس، ع14-15 سنة1999 ص43-44

مراد، إبراهيم. صلة التأليف القاموسي العربي الحديث بالنظرية المعجمية. مجلة المعجمية، تونس ع7-8 سنة2009، ص51-75

اليعقوبي، مصطفى. مفهوم المصطلح المعرَّف، مجلة اللسان العربي، جامعة الدول العربية، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع55-56، سنة 1424هـ-2003م ص53-5